

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

20 Mai 2011
20 ماي 2011

M. El Yazami préside à Genève l'Assemblée Générale du Réseau des Institutions Nationales Africaines des Droits de l'Homme

Mercredi, 18 Mai 2011 13h18 |   



M. Driss El Yazami, président du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) a présidé, mardi au Palais des Nations à Genève, l'Assemblée Générale du Réseau des Institutions Nationales Africaines des Droits de l'Homme (RINADH) dont le CNDH assure la présidence depuis 2009.

S'exprimant à cette occasion, M. El Yazami a indiqué qu'au cours de l'année écoulée, le Réseau a accompli son travail dans divers domaines, notamment en matière de renforcement des capacités des INDH membres et ce à travers l'organisation de plusieurs ateliers régionaux et sous-régionaux de formation à l'intention des commissaires et membres du personnel des INDH membres du Réseau.

Il a précisé à ce propos que des analyses et des évaluations des lacunes visant à identifier et à corriger les faiblesses au sein des Institutions Nationales des Droits de l'Homme ont été menées pour trois institutions nationales, celles de la Côte d'Ivoire, de Mauritanie et du Nigeria en vue de leur permettre de mieux se conformer aux Principes de Paris.

Le Réseau, a-t-il poursuivi, a aussi rapproché les INDH des mécanismes régionaux des droits de l'homme à travers différents séminaires et ateliers au cours desquels les deux parties ont discuté de leur collaboration dans la promotion et la protection des droits de l'homme.

M. El Yazami a signalé que ces réalisations n'ont pas été accomplies sans difficulté, précisant que le premier défi est lié au manque de financement qui empêche le secrétariat du Réseau de répondre de manière efficace aux besoins de ses membres, un problème dû en partie, selon lui, au fait que certains membres du Réseau ne s'acquittent pas de leurs obligations vis-à-vis du Réseau.

L'autre défi, consiste en la consolidation de la paix et de la démocratie, a dit le président du CNDH, notant toutefois que les nombreuses élections qui ont eu lieu à travers l'Afrique sont une indication claire que le continent est engagé dans un processus irréversible vers la libéralisation politique qui conduit à la participation et à la primauté des droits de l'Homme. Il a à cet égard averti que si ce processus vers la participation et le choix libre et démocratique n'aboutit pas, la sécurité et la paix sont en danger.

M. El Yazami a relevé que la plupart des Institutions nationales des droits de l'homme en Afrique sont encore à l'étape naissante et se doivent de gagner la confiance non seulement des personnes pour lesquelles elles travaillent, mais également d'autres organisations de défense des droits de l'homme et des gouvernements.

La marche vers un continent caractérisé par les droits de l'homme et l'Etat de droit est longue et pleine d'embûches mais nous pourrons y arriver par l'adoption d'une approche constructive de partenariat et de collaboration entre les acteurs concernés, a-t-il conclu.

L'Assemblée Générale du RINADH, qui s'est tenue en marge de la 24ème session du Comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme (CIC), a donné lieu à un débat qui a porté sur plusieurs questions, dont le rapport annuel sur le travail du Réseau et celui sur l'exécution du plan d'action de son secrétariat, ainsi que la discussion de la mise en œuvre du plan d'action du Réseau au titre de 2012-2014.

A cette occasion, les axes de ce plan ont été présentés. Ils consistent en le renforcement professionnel et financier du secrétariat du réseau, des capacités des INDH existantes et émergentes et des connaissances des INDH en ce qui concerne les thématiques de préoccupation de droits de l'Homme (entreprises et droits de l'Homme, prévention contre la torture, droits de l'enfant, de la femme et des personnes handicapées).

Ils portent également sur la promotion de la coopération entre les INDH et les mécanismes régionaux et internationaux des droits de l'homme.

الـCNDH لهسبريس: اليزمي زار 'ديستي تمارة'

هسبريس من الرباط:

Thursday, May 19, 2011

أفاد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر شعبته للإعلام والتواصل، بأن رئيسه إدريس اليزمي قد كان بمعية الأمين العام محمد الصبار خلال التوجه صوب "المقر الإداري لديستي تمارة"، وأضيف ضمن الرد على مصادر هسبريس الخاصة والمتطابقة التي أثارَت غياب اليزمي، والمنشورة على هسبريس بعنوان "اليزمي لم يرافق الصبار للإطلاع على مقر 'ديستي تمارة'"، بأنه "صحيح أن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان كان خارج أرض الوطن للمشاركة في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بجنيف، لكنه عاد إلى الوطن يوم الثلاثاء 17 ماي 2011 مساءً، بعد أن ترأس، كما أكدت مصادرهم وكما هو متاح ومنشور على موقع المجلس للعموم، اجتماع الشبكة الإفريقية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان صباح اليوم ذاته".

أن اليزمي "قد حضر فعلا الزيارة الاستطلاعية التي قام بها CNDH وأردفت شعبة الإعلام والتواصل بالـ المجلس لمقر مديرية مراقبة التراب الوطني رفقة أمين عام المجلس الوطني صباح يوم الأربعاء" معلنة أيضا بأن رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أعطى تصريحات بهذا الخصوص لكل من "راديو أطلنطيك" و"ميدي 1" والإذاعة الوطنية "شان أنتير" .. وهي المحطات الإذاعية اللاتي ذكرت ضمن الوثيقة الصادرة عن شعبة الإعلام والتواصل بالمجلس والموجهة لهسبريس.

وبخصوص استمرار استعمال المجلس الوطني لحقوق الإنسان بوابة إلكترونية حاملة لـ "النطاق الإلكتروني الخاص بمسمى المجلس الاستشاري" أفيد بأن ذلك يهدف إلى "ضمان انتقال سلس وناجح بين مرحلتين من خلال الحفاظ على ترتيب وتصنيف موقع المجلس، الذي يزوره أكثر من 700 متصفح في اليوم، على محركات البحث على شبكة الانترنت"، مع وجود نطاقات جديدة خاصة بالمجلس الوطني ومتاحة للولوج.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤكد أنه لم يلاحظ أثناء زيارته لمقر تمارة أن المكان مخصص للاعتقال

لطيفة بناني سميرس : لم نشاهد أي معتقل تحت الأرض ولا مكان لنزول طائرات

الرباط، العلم

استفهام، حول قصته التي نشرها. وأكدت بناني سميرس في تصريحات للصحافة، بمجلس النواب، عقب عودتها رفقة بعض رؤساء الفرق إلى المجلس مساء أول أمس، أن مديرية المحافظة على التراب الوطني تقوم بمهمة الدفاع عن أمن الوطن، والتصدي الاستباقي للخلايا الإرهابية، عبر تدقيق البحث، المرتبط بجمع الأدلة، وليس استعمال التعذيب.

وأوضحت سميرس، أن الوفد البرلماني، لم يجد أي مطار تنزل به طائرات، وقدمت له شروحات في هذا الشأن، لكن كان هناك مكان لإجراء التداريب.

وفي سياق متصل، لم يسجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانه، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون، وذلك طيلة 3 ساعات من الوقت الذي استغرقته الزيارة.

التراب الوطني بتمارة، ولم نلاحظ طيلة 3 ساعات من الزيارة، أي شيء غير عادي، إذ لم نجد مكاناً سرياً تحت الأرض ولا فوقها، ولكن وجدنا مكاتب بها موظفين»، مؤكدة أن الوفد البرلماني استمع إلى عرض قدمه المدير العام ووضع عليه كافة الأسئلة التي راجت سواء من قبل وسائل الإعلام، أو منظمات حقوقية، مقدمة مثلاً بحالة ذلك المعتقل، الذي كال تهماً لأجهزة الأمن، مدعياً أنه تعرض لتعذيب شديد، في الوقت الذي رفض فيه إجراء خبرة طبية للتأكد من صحة تصريحاته، وهو ما أثار أكثر من علامة



بناني سميرس

أجمع عدد من المسؤولين، والبرلمانيين، الذين قاموا طيلة يوم الأربعاء، بزيارة لمقر مديرية المحافظة على التراب الوطني، المعروفة اختصاراً لدى المواطنين «دي إس تي»، الموجودة بمدينة تمارة على مساحة 28 هكتاراً، أنه لا يوجد بها أثناء قيامهم بتلك الزيارة، أي معتقل سري، أو أمكنة تحت الأرض، أو مكان مخصص لنزول طائرات كانت تقل سجناء غوانتانامو، من أجل استنطاقهم بالمغرب وانتزاع اعترافات منهم، كما نشرت في وقته تقارير إعلامية غربية فرنسية وألمانية، وبريطانية وأمريكية. وقالت لطيفة بناني سميرس، رئيسة فريق حزب الاستقلال بمجلس النواب، «زرنا طوابق مقر مديرية المحافظة على

مسؤولو المخابرات أدوا القسم قبل الحديث إلى البرلمانيين وتحدثوا أيضا عن معاناتهم رؤساء فرق برلمانية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان يزورون مقر «إس تي»



الحسن الداكي الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط (خاص)

والتعذيب اليوم، فهل يعني ذلك أنه لم تكن تتوفر فيه مثل هذه الأمان والممارسات في الماضي البعيد والقريب؟...
وتنمى رئيس جمعية «عدالة»، أن يصيح ما قاله البرلمانيون والمؤسسات التي زارت هذا المقر حقيقة واقعة والأبتم تحويل أو استمرار

دون أن تبادر السلطات إلى تقديم توضيحات بهذا الصدد. وأضاف النويضي، في تصريح له المساء: «هل يتصور أنه سيتم على مسافة 26 هكتارا فحص لمعايير الخبرة والاستقلال المطلوبين في مثل هذه الحالة»، متسائلا: «لو فرضنا أن هذا المقر لا توجد فيه أماكن للاعتقال

زيارة مختلف مرافقها»، موضحا، في تصريح له المساء، أنه ليس هناك أي شيء يوحي بوجود معتقل سري.

ومن جهة أخرى، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه لم تتم خلال الزيارة الاستطلاعية التي قام بها رئيسه وأمينه العام، أول أمس، لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في تمارة ملاحظة وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد في إبانته أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون.

وأوضح بلاغ للمجلس أن الرئيس والأمين العام، صباح أول أمس، بزيارة استطلاعية مغلقة، دامت حوالي ثلاث ساعات لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني في تمارة، مكتب «من التعرف على وظيفه هذا المرفق وعلى مكوناته، ولم يلاحظ خلال تفقد مختلف المباني وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانته، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون». وحول تصريحات مختلف المؤسسات التي زارت مقر المخابرات، قال عبد العزيز النويضي، رئيس جمعية «عدالة»، إنه، بصفته رئيسا للجمعية، «لا يتصور أن تنظم زيارة تؤدي إلى فضح الممارسات التي طالما كتبت عنها الصحافة الوطنية وتقارير المنظمات الوطنية والدولية منذ سنوات،

الرباط - خديجة عليموسي

قام رؤساء الفرق البرلمانية في مجلس النواب، أول أمس، بزيارة إلى مقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، دامت حوالي ثلاث ساعات، كما قام رؤساء مجلس المستشارين بزيارة أخرى مماثلة لمقر الجهاز المذكور في اليوم نفسه. وأكدت لطفة بناني سميرس، رئيسة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعددية، أن الزيارة كانت مناسبة لطرح جميع التساؤلات حول ما يكتب عن «مركز تمارة»، قائلة، في تصريح له المساء، إن ما قدم لنا هو إدارة وتجهيزات ومكاتب، واستمعنا إلى عرض قدمه المدير العام للمديرية، تحدث فيه عن دورهم من أجل ضمان أمن المواطنين. وحول ما إذا كانت الزيارة دليلا على عدم ممارسة التعذيب، قالت رئيسة الفريق الاستقلالي: «لم نر ما يدل على ذلك، ونحن نتحدث الآن عن المعايير وليس عن الاستنتاج». وأوضحت أن المسؤولين في المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني أدوا القسم قبل حديثهم الذي تناولوا فيه، أيضا، عن معاناتهم الخاصة، ومن جهة، أكد محمد مبدع، رئيس الفريق الحركي في مجلس النواب، أنه تم الإطلاع على أنشطة المؤسسة وأجهزتها وتمت

في هذه الممارسات في أماكن أخرى. ومن جهته، أكد عبد الحميد أمين، نائب رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، أن هذه الزيارة لمركز تمارة، المعروف بأنه مقر لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب، ولكن ما هو معروف أيضا، يضيف أمين، أنه «مركز للاحتجاز والتعذيب، حسب شهادات متعددة لعدد من المعتقلين، خاصة المتابعين بقانون مكافحة الإرهاب». وقال أمين «ينبغي ألا نفاجا بهذه التقنيات، لأن السلطات قامت بكل الاحتياطات حتى يصبح «عاديا»، حتى لو ذهبت منظمة حقوقية ستري الشيء نفسه وتقول نفس التصريح وستقول إننا رأينا بنايات عادية». وشدد الناشط الحقوقي على أن جمعياته ستظل تطالب بالكشف عن الحقيقة كاملة وفتح تحقيق نزيه ومحابذ من لدن المسؤولين القضائيين والاستماع إلى شهادات المعتقلين، التي تظل شهادات ثابتة»، وهي الشهادات، يؤكد أمين، التي وردت في عد من تقارير الجمعيات الحقوقية المغربية والدولية، مثل «أمنيتسي» و«هيومان رايتس ووتش». وفي موضوع ذي صلة وجد ممثلو وسائل الإعلام الوطنية والدولية أنفسهم «ضحايا» ارتباك سبب لهم ضياع ما يقارب

أزيد من خمس ساعات من وقتهم، أول أمس، بسبب كل من وزارة الداخلية ووزارة الاتصال، اللتين عممتا رسائل قصيرة وبلغات تفيد أن تصريحات صحافية سيمنحها كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الساعة الثانية بعد الزوال، ورؤساء فرق مجلس النواب على الساعة الرابعة والنصف، ورؤساء فرق مجلس المستشارين، على الساعة السابعة والنصف. وقد انتظر عدد من الصحفيين أزيد من ساعة ونصف في المجلس الوطني، رغم أن المكلفين بالاتصال في المجلس أخبروهم أن لا علم لهم بأي ندوة وأن المجلس سيصدر بلاغا في الموضوع. وتوجه الصحفيون، بعد ذلك، إلى البرلمان، في انتظار رؤساء الفرق، لكن بعد اتصالات ببعضهم، تبين أن لا ندوة صحافية ستعقد وأنه لا يمكن لأي وزارة أن تخبر عن شيء هم المعنيون به.

وفي تمام الساعة السادسة مساء، لم يلتحق بمجلس النواب سوى ثلاثة رؤساء فرق، حيث كان لقاء للجنة الداخلية في مجلس النواب منعقدا. أما رؤساء فرق مجلس المستشارين، والذي كان مقررا أن يشهد إعطاء تصريحات صحافية على الساعة السابعة والنصف، حسب وزارة الاتصال والداخلية، فإنه لم يحضر أي ممن كان مفترضا أن يبلوا بهذه التصريحات في الوقت المحدد لذلك.

مجلس حقوق الإنسان ينفي وجود معتقل سري بمقر «الديستي» في تمارة

ليلي أنورلا

قال المجلس الوطني لحقوق الإنسان إن الزيارة الاستطلاعية لرئيسه وأمينه العام، أول أمس الأربعاء، لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة، لم تسفر عن ملاحظة وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانها، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون.

وأكد المجلس أن رئيسه وأمينه العام أنجزا، صباح أول أمس، زيارة استطلاعية معلنة، دامت حوالي 3 ساعات، لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة، المعروف اختصارا باسم «ديستي» (DST). وأعلن المجلس، في بيان، توصلت «المغربية» بنسخة منه، أن المجلس تمكن، خلال هذه الزيارة، من التعرف على وظيفة هذا المرفق وعلى مكوناته، ولم يلاحظ، خلال تفقده لمختلف المباني، وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانها، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون.

وأبرز البلاغ أنه سبق للمجلس أن تقدم، على لسان رئيسه وأمينه العام، بطلب لزيارة هذا الموقع، في 27 أبريل الماضي، في نطاق ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له. وأضاف أن هذه الزيارة تؤكد انخراط المجلس في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، في شموليتها، مجددا عزمه على مواصلة العمل من أجل تكريس الاحترام التام لجميع الضوابط القانونية، وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، خاصة في مجال السياسة الجنائية والأمنية.

كما أكد المجلس تشبثه بالتنسيق مع السلطات العمومية المعنية وجميع شركائه، للنظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، والتزامه بشأن إجراء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في موضوع الحكامة الأمنية، والمصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة.

مع قهوة الصباح

■ حج الصحافيون، أول أمس، إلى مقر البرلمان حيث كان قد أعلن عن عقد ندوتين صحفيتين متفرقتين لرؤساء الفرق بكل من مجلسي النواب والمستشارين، بخصوص الزيارة التي تم القيام بها لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا باسم «الديستي». وقد ظل الصحافيون ينتظرون لمدة ساعات، وتم منع بعضهم من ولوج البناية. وعندما كانوا يتوجهون إلى المسؤولين لمعرفة ما إن كانت الندوتان ستعقدان أم لا، كان الجواب هو أن الجميع لا يعرف. وقبل ذلك بساعات، توجه الصحافيون والمراسلون الدوليون المعتمدون في المغرب إلى مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث كان مرتقبا أن يتم عقد ندوة صحافية بمناسبة الزيارة التي قام بها مسؤولو المجلس لنفس المقر التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، بعد الحديث المتكرر عن وجود معتقل سري به يمارس فيه التعذيب في حق المعتقلين والمختطفين، لكن لم تكن هناك أي ندوة. ما حصل يعكس التخبط لدى بعض المسؤولين في بلادنا، فمواعيد هذه الندوات الثلاث الوهمية تم الإعلان عنها من قبل وزارتي الاتصال والداخلية اللتين اتصلتا ببعض الصحافيين بشكل شخصي من أجل إخبارهم بها، لكي يفاجؤوا في الأخير بأن الأمر غير صحيح. ويبقى تفسير هذا التخبط أحد احتمالين، إما أن هناك ضعفا في التنسيق بين هاتين الوزارتين وهذه الجهات، وإما أن الندوات تم إلغاؤها في اللحظات الأخيرة تلافيا للإحراج الذي قد تشكله أسئلة الصحافيين بخصوص الشهادات التي ظهر أصحابها في أشرطة الفيديو وهم يتحدثون عن التعذيب الذي خضعوا له في معتقل تمارة السري.



هل تخرج الـ «DST» من الظلام إلى النور؟

الحموشي سلم مفاتيح غرف الديستي بتمارة للبرلمانيين وقال لهم ابحثوا أينما شئتم لا توجد لدينا زنازين

الرياض، حنان بكور ■

هل تسعى الدولة، فعلا، إلى طي صفحة الماضي القريب التي ارتبطت بالاختطاف والتعذيب خلف جدران معتقل الديستي بتمارة؛ حيث لا يستبعد العديد من المتتبعين أن تكون الرسالة القوية التي وجهتها السلطات، من خلال فتح أبواب هذه «الإدارة»، في وجه مؤسسات القضاء والبرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إعلانا عن «ولادة جديدة لفر إدارة التراب الوطني بتمارة، الذي صار من الآن مؤسسة مفتوحة لا مكان فيها للسرية»، وهناك نقاش دائر حاليا حول تغيير صلاحيات

هذا الجهاز لتشمل بعض اختصاصات الشرطة القضائية. وفي تحليله للمتغيرات الأخيرة، قال مصطفى الرميد، المحامي والقيادي بحزب العدالة والتنمية، إن هناك ثلاثة سيناريوهات يمكن تصورها، الأول هو أن «تتكرر الدولة وتستمر في ممارسات الماضي، وهذه أسوأ صورة، أو تختار الاعتراف بخطئها وتضع حدا لكل هذه الممارسات، وهذه أحسن صورة أتخيلها، أو تضع حدا لهذه الممارسات وتستمر في إنكار وجودها، وهذه الصورة قريبة مما يحدث الآن، وشخصيا أتمنى وقوعها.

أما بخصوص تولي الديستي لبعض اختصاصات الشرطة القضائية، يقول الرميد إن تولي مهام هذه الشرطة سيفرض على الديستي الخضوع للمراقبة، خاصة مراقبة النيابة العامة، وأن تكشف عن أماكن الاعتقال، وتسمح ببقاء المعتقلين ومحاميه، وتتصل بعائلاتهم لتخبرها عن أماكن وجودهم.

أما خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، فترى أن منح الديستي الصفة الضبطية «أمر غير ممكن ولا مقبول»، مضيفة أن «هذا الوضع مرتبط بالحكامة الأمنية الجيدة التي تغيب عنا، فالأجهزة الأمنية في بلادنا لا تخضع لأية مراقبة».

• التفاصيل ص 3

الريميد: إذا كانت «الديستي» ستقوم بمهام الشرطة القضائية فعليها أن تخضع للمراقبة وتكشف عن أماكن الاعتقال

هل تخرج «الديستي» من الظلام إلى النور؟



الرباط: حنان بكور

هل يؤسس فتح أبواب مقر إدارة مراقبة التراب الوطني بتمارة في وجه عدد من مؤسسات الدولة لولادة جديدة لوظائف هذه الإدارة التي توجه إليها الكثير من أصابع الاتهام؟ وهل تسعى الدولة إلى «تبييض» تاريخ هذه الإدارة، وتوجيه رسالة قوية عن طي صفحة «معتقل» تمارة؟ أسئلة طرحها الكثير من المراقبين، الذين اعتبروا فتح أبواب مقر إدارة التراب الوطني بتمارة إشارة قوية في سياق طي صفحة أخرى من صفحات الماضي القريب ارتبطت بالاختطاف والتعذيب داخل معتقل تمارة السري، الذي فجر الكثير من الحدل. وبراى المراقبين دائما، فإن الرسالة القوية التي وجهتها السلطات من خلال فتح أبواب هذه «الإدارة» في وجه مؤسسات القضاء والبرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان تعلن عن «ولادة جديدة لمقر إدارة التراب الوطني بتمارة»، الذي صار من الآن مؤسسة مفتوحة لا مكان فيها للسرية، وبراى الكثير من المتبعين، فإن «صفحة معتقل تمارة انتهت»، بناء على المتغيرات الأخيرة، كما أن ردود الفعل تجاه صرخات المنظمات الحقوقية وحركة 20 فبراير بفتح أبواب هذه «الإدارة» «تشي بداية تحول جديد في أدوار «الديستي» التي اتهمت سيرتها في وقت سابق بالاختطاف والتعذيب». وتساءل الكثيرون: «هل هذا التحول يعني تغيرا جذريا في عمل

النقيب الجامعي: هناك مشروع يسمى إلى منح صفة الضابطة القضائية لرجال «الديستي» ونحن نطالب بأن يكون جهازا رسميا معلنا عنه

الشرقي رفقة عبد اللطيف الحموشي

(ايس بريس)

والتنمية، إن «الأمور واضحة الآن، فمقر إدارة الديستي ليس في حد ذاته هو المعتقل السري، والدولة لا يمكنها أن تقول كل شيء وهذا حقها».

وتقديمهم إلى النيابة العامة وإنجاز المحاضر لهم؟». قال في هذا السياق، قال مصطفى الرميدي، المحامي والقيادي بحزب العدالة

«الديستي»؟ وهل ستخرج إلى عمل واضح ومراقب، حيث يمكنها أن تقوم بوظائف الشرطة القضائية، وتقوم باعتقال الأشخاص

أماكن الاعتقال وتسمح بقاء المعتقلين ومحاميه، وتتصل بعائلاتهم لتخبرها عن أماكن وجودهم، وبعبارة أخرى -يقول- «عليها أن تطبق مقتضيات قانون المسطرة الجنائية».

وفي السياق ذاته، قال النقيب عبد الرحيم الجامعي إن «مشروع قانون المسطرة الجنائية، الذي لم يعرض بعد، يقر بمنح صفة الضابطة القضائية لرجال الأمن المشتغلين تحت وصاية مديرية التراب الوطني». وأضاف: «هذا مشروع موجود والصياغة اطلعت عليها شخصيا، لكن المطلوب - برأيه- أن «تكون جهازا مغلنا عنه رسميا، ومكلفا قانونيا بالقيام بعمل الضابطة القضائية». وزاد: «الغيب هو أن تقوم جهات بدون مشروعية بهذا العمل، لذلك يجب أن يكون جهازا مشروعاً وخاضعاً للمراقبة والمساءلة».

من جهتها، قالت خديجة الرياضي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن «تغيير أدوار «الديستي» من الرصد والاستخبار إلى الاعتقال والتحقيق وإنجاز المحاضر موضوع مطروح في التعديلات التشريعية المرتقبة». وأضافت الرياضي، في اتصال مع «أخبار اليوم» أن «الاتجاه يمضي في سياق إعطاء الأجهزة الأمنية، خاصة الديستي، الصفة الضبطية، حيث يصير بإمكانها اعتقال الأشخاص واستنطاقهم».

وفي نظرها -تؤكد- «هذا أمر غير ممكن ولا مقبول». وأضافت: «هذا الوضع مرتبط بالحكام الأمنية الجيدة التي تغيب عنا، فالأجهزة الأمنية في بلادنا لا تخضع لاية مراقبة، سواء من قبل الحكومة أو البرلمان، ولا تعطي تقارير لأحد، وبالتالي فإن مثل هذا السلاح سيتمكنها من مضاعفة سلطاتها خارج إطار القانون». وأضافت: «نحن، وعموم الحركة الحقوقية، انتقدنا هذه الأمور، وسنناقشها بتفصيل في وقته».

وفي تحليله للمتغيرات الأخيرة، قال الرميد إن هناك ثلاثة سيناريوهات يمكن تصورها، الأول هو أن «تنكر الدولة وتستمر في ممارسات الماضي، وهذه أسوأ صورة، أو تختار الاعتراف بخطئها وتضع حدا لكل هذه الممارسات، وهذه أحسن صورة أتخيلها، أو تضع حدا لهذه الممارسات وتستمر في إنكار وجودها، وهذه الصورة قريبة مما يحدث الآن، وشخصيا أتمنى وقوعها».

ويرى الرميد أن «أدوار «الديستي» هي الاستخبار ورصد كل ما يهدد أمن البلاد، وهذا عملها المشروع ونحن ندعمه»، أما موضوع «الاعتقال والتحقيق وإنجاز المحاضر» -يقول- «فلا حق لها فيه الآن».



مفاجأة الصبار

فاجأت تصريحات محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، التي نفي فيها وجود معتقل تمارة السري، العديد من المراقبين والجمعيات الحقوقية، وأيضاً بعض المعتقلين، خاصة وأن الصبار كان من أشد المحامين المطالبين، أثناء مرافعاته، بإغلاق المعتقل السري تمارة، وتأكيد أن موكليه عذبوا فيه.

وفي الوقت الذي ظل خلاله الصحفيون ينتظرون عقد ندوة صحافية من قبل الصبار لشرح ملبسات هذا «التغير» في المواقف، اختفى الأمين العام للمجلس عن الأنظار وأقل هاتفه، في الوقت الذي ظل فيه عدد كبير من الصحفيين ينتظرون عقده لندوة صحافية دعت إليها وزارة الاتصال والداخلية.

وساد ارتباك كبير داخل المجلس، الذي ظل موظفوه ينفون خبر عقد الندوة الصحافية، في وقت أكد فيه مصدر من وزارة الداخلية أن «الندوة كانت مقررة وأن المجلس تراجع عنها وأكتفى بإصدار بيان». وفي هذا الصدد، قالت خديجة الرياضي، إن «النيابة العامة والمجلس الوطني من أجهزة الدولة، وبالتالي لا يمكن للدولة أن تشهد على نفسها وتعترف بوجود المعتقل السري تمارة». وأضافت: «لكن بيان المجلس تضمن كلمة معبرة وهي (إبان قيام المجلس بالزيارة لم يقف عند...)، وهذا يعني أنه لم ينف حدوث التعذيب في وقت سابق». وأضافت: «نحن نطالب بلجنة مستقلة للتحقيق في تصريحات ضحايا التعذيب، وأيضاً المصادقة على البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب لوضع حد لكل هذه الممارسات داخل كل المعتقلات السرية في المغرب».

وأضاف الرميد، في اتصال مع «أخبار اليوم»: «لكن لا بد من شيء من المصادقة، وإتاحة الفرصة لمعرفة الحقيقة». وزاد: «أتمنى أن يطوى هذا الملف، وهذا لا يعني أنه لا أحد اعتقل هناك، لأن الضحايا كثيرون، وهم يتكلمون وسيتكلمون وستبقى الذكريات الأليمة في أذهانهم إلى يوم الدين، فهذه حقيقة لا نزاع فيها».

وعن النقاش الدائر حول تغيير أدوار «الديستي» لتشمل بعض اختصاصات الشرطة القضائية، قال الرميد: «هذا موضوع مطروح الآن للنقاش، وقانون المسطرة الجنائية الذي مازال بين يدي الحكومة أثار في إحدى نقاطه هذه المسألة، ونحن سنناقشها في وقتها». وأضاف: «لكن إذا كانت «الديستي» ستقوم بمهام الشرطة القضائية، فعليها أن تخضع هي الأخرى للمراقبة، خاصة مراقبة النيابة العامة، وأن تكشف عن

الفرق النيابية: لا وجود لمعتقل تمارة

صباغة جديدة، وفي الحقيقة لم أتوصل إلى ذلك». وزاد: «وخلال مداخلة، نفى المدير نفيا قاطعا أن يكون المبنى احتضن أي معتقل ليعذبه فيه، منذ أن تولى المسؤولية قبل خمس سنوات». وأضاف الداودي: «ونحن سنواصل طلب تشكيل لجنة للتقصي، فهذا الطلب مازال ساري المفعول للوصول إلى الحقيقة».

من جهته، قال محمد مبيدع، رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب، إن «الحموشي بدا رجلا صادقا في حديثه»، مضيفا: «لقد تمكن رجال الديستي من إحباط 110 محاولات إرهابية». وزاد: «لقد منحونا مفاتيح جميع الأبواب، وقالوا لنا هذا بينكم، وأي باب أو جدار أو زليج تريدون أن نقتله سنفعل ذلك على الفور وبدون أي اعتراض».

وقال مبيدع: «هذه الخطوة هي انفتاح مهم جاء في خضم الأصوات المرتفعة داخل وخارج المغرب حول هذا المركز الذي يدعي البعض أنه معتقل للتعذيب، ونحن وقفنا على حقيقة أنه لا وجود لهذا المعتقل».

أجمع رؤساء الفرق النيابية التي قامت بزيارة أول أمس الأربعاء لمقر إدارة التراب الوطني بتمارة عن «غياب مؤشرات تفيد بأن المكان الذي زاروه هو معتقل سري لتعذيب السجناء». وإلى جانب رؤساء الفرق النيابية، أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان بيانا أكد فيه أنه «تسكن من التعريف على وظيفة هذا المرفق وعلى مكوناته، ولم يلاحظ خلال تفقده لمختلف المباني وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانته، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون».

ومن جهته، قال لحسن الداودي، رئيس فريق العدالة والتنمية، إن «الزيارة التي كانت بدعوة من وزارة الداخلية مكنت رؤساء الفرق من إجراء مقابلة مع مدير «الديستي» عبد اللطيف الحموشي وطاقمه، حيث تم تقديم عرض مطول وتدخلت الفرق بأسئلة قبل أن تقوم بزيارة للعمارتين المشككتين للإدارة، واحدة جديدة وأخرى قديمة». وعلق الداودي قائلا: «كانت بناية عادية، وقد حاولت أن أشم ما إن كانت هناك روائح

Siège de la DST

Le procureur général du Roi réfute l'existence de lieu de détention secrète

Le CNDH n'a relevé aucun indice laissant supposer que le siège de la DGST à Témara est réservé à une quelconque détention illégale.

D'après MAP

Le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat, Moulay El Hassan Eddaki, a affirmé n'avoir constaté, au cours de la visite effectuée mercredi dans les différents bâtiments du siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire national (DST) à Témara, l'existence d'«*aucun local pouvant être considéré comme lieu de détention secrète qui pourrait servir, comme on le prétend, à des actes attentatoires aux droits de l'Homme*». «*Je n'ai constaté aucun local pouvant être considéré ou censé être un lieu de détention secrète, ou destiné à des pratiques immorales ou illégales*», a souligné M. Eddaki, au cours d'une conférence de presse à Rabat. Il a ajouté avoir visité les différentes dépendances de ce siège constitué de bureaux administratifs et de locaux abritant différentes activités dédiées à la mission de cet établissement, dont des bureaux pour le personnel, des lieux réservés aux archives, une école de formation de cadres ainsi que des locaux sportifs, une cuisine et un réfectoire. Le procureur général du Roi a indiqué, à cet effet, avoir reçu de la part des responsables de cet établissement toute l'aide et facilités pour accomplir sa mission en vue de s'enquérir sur place de l'activité de ce siège administratif.

Cette mission s'inscrit, a-t-il dit, dans le cadre des orientations du ministre de la Justice visant à clarifier les faits véhiculés dernièrement par des médias, et selon lesquels ce siège administratif comporterait un centre de détention secrète et aurait été le théâtre de plusieurs violations graves des droits de l'Homme et de certaines pratiques attentatoires à la dignité humaine.

Par ailleurs, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a affirmé n'avoir relevé, durant la visite, mercredi, des différents bâtiments du siège de la Direction générale de la surveillance du territoire national (DGST) à Témara aucun indice laissant supposer que ce lieu est réservé à une quelconque détention illégale. Le président et le secrétaire général du Conseil ont effectué une visite d'environ trois heures, au siège de la DGST, au cours de laquelle ils se sont «*enquis de la fonction et des composantes de ce service*» et n'a été relevé durant cette visite «*aucun indice*

laissant supposer que ce lieu est réservé à une quelconque détention illégale», indique un communiqué du CNDH. «Cette visite confirme l'engagement du CNDH à œuvrer pour la protection des droits de l'Homme indivisibles», ajoute la même source, réitérant la détermination du Conseil «à poursuivre son travail en vue de consacrer le plein respect des normes juridiques conformément aux

conventions internationales des droits de l'Homme, en particulier en matière de politique pénale et de sécurité.

Le CNDH exprime également son «*attachement à aborder, en coordination avec les pouvoirs publics et ses partenaires, toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme et des libertés, ainsi que son engagement ferme pour la mise en œuvre des*

recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière de gouvernance sécuritaire et pour la ratification des conventions pertinentes. Par ailleurs, le siège administratif de la DGST à Témara est une administration comme les autres et ne compte aucun centre de torture, ont affirmé, mercredi, des parlementaires, à l'issue de leur visite dans cet établissement. ■

La Justice, le CNDH
et les parlementaires sont unanimes:
**«Pas de lieu de détention secrète
au siège administratif de la DST à Témara»**

Sur instructions du ministre de la justice données au parquet général pour procéder à des investigations au siège de la Direction Générale de Surveillance du Territoire (DGST) près de Témara, le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat, M. Hassan Eddaki, a tenu une conférence de presse mardi à Rabat, après une visite d'inspection effectuée au siège dudit département sécuritaire.

M. Eddaki, qui a expliqué que cette démarche du département de la justice intervient suite à des accusations portées à l'encontre de la DGST, accusations qui font état de graves manquements aux droits humains qui auraient lieu au siège dudit département sécuritaire, a affirmé qu'au cours de ladite visite, qui lui a permis de visiter les différents bâtiments du siège de la DGST et de se rendre compte de la situation réelle, il n'a pu constater l'existence d'aucun lieu pouvant être considéré comme lieu de détention secrète.

M. Eddaki a précisé que «toutes les portes étaient ouvertes» et qu'il a bénéficié de «toutes les facilités pour visiter les différents bâtiments de ce siège, composé de services administratifs, d'un local pour les archives, d'une école de formation de cadres, de terrains de sport, d'une cuisine et d'un restaurant».

«Je n'y ai vu aucune cellule secrète. Ce n'est pas un centre de détention secret, mais le siège administratif de la Direction Générale de la Surveillance du Territoire», a-t-il indiqué.

Le procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat a également indiqué avoir consulté les documents relatifs à ce département sécuritaire, dont il ressort que la DGST, créée par Dahir en 1973, a pour mission de contrer les menaces liées aux organisations criminelles, au terrorisme, aux différents trafics de stupéfiants,

au blanchiment d'argent, au crime organisé, aux attaques des banques, etc. «C'est un département de renseignement, dont la mission est de mener des investigations et de constituer des dossiers remis par la suite aux services de la Police Judiciaire ou de la Gendarmerie Royale».

Le travail de ce département sécuritaire a permis, selon M. Eddaki, de déjouer nombre d'opérations terroristes au Maroc.

Même constat du côté du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui a effectué, mercredi, une visite similaire aux différents bâtiments du siège de la DGST à Temara. Le CNDH affirmé n'avoir relevé aucun indice laissant supposer que ce lieu est réservé à une quelconque détention illégale.

Le président et le secrétaire général du Conseil ont effectué une visite d'environ trois heures, au siège de la DGST, au cours de laquelle ils se sont «enquis de la fonction et des composantes de ce service» et n'a été relevé durant cette visite «aucun indice laissant supposer que ce lieu est réservé à une quelconque détention illégale», indique un communiqué du CNDH.

«Cette visite confirme l'engagement du CNDH à œuvrer pour la protection des droits de l'Homme indivisibles», ajoute la même source, réitérant la détermination du Conseil «à poursuivre son travail en vue de consacrer le plein respect des normes juridiques conformément aux conventions internationales des droits de l'Homme, en particulier en matière de politique pénale et de sécurité».

Le CNDH exprime également son «attachement à aborder, en coordination avec les pouvoirs publics et ses partenaires, toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme et des libertés, ainsi que son engagement ferme pour la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation en matière de gouvernance sécuritaire et pour la ratification des conventions pertinentes».

Conformément aux prérogatives stipulées dans le Dahir portant création du CNDH, le Conseil, rappelle le communiqué, avait rendu public, le 27 avril dernier, par la voix de son président et de son secrétaire général, sa demande d'effectuer une visite au siège de la DGST.

L'article 11 du Dahir stipule que le Conseil «sous réserve des missions dévolues aux autorités publiques compétentes, effectue, dans le cadre de ses missions en matière de protection des droits de l'Homme, des visites aux lieux de détention et aux

établissements pénitentiaires et surveille la situation des détenus et le traitement qui leur est réservé, ainsi que les centres de protection de l'enfance et de la réinsertion, les établissements hospitaliers spécialisés dans le traitement des maladies mentales et psychiques et aux lieux de rétention des étrangers en situation irrégulière», explique le communiqué.

Les parlementaires ont, pour leur part, effectué, le même jour, une visite au siège de la DGST à Temara et relevé qu'il s'agit d'une administration comme les autres et ne compte aucun centre de torture.

Dans une déclaration à la presse, la présidente du groupe de l'Istiqlal pour l'Unité et l'égalitarisme à la Chambre des représentants, Latifa Bennani Smires, a fait savoir que la délégation a visité les différents locaux du bâtiment, assurant que cette administration n'œuvre que pour la sécurité des citoyens.

«Nous avons visité l'ensemble des locaux de ce siège, reçu des explications, et posé des questions au directeur général», a déclaré pour sa part, Lahcen Daoudi, président du groupe du Parti de la Justice et du développement, à la même chambre.

«Nous n'avons vu que des bureaux et rien d'autre», a-t-il confié.

Le président du groupe Mouvement populaire à la Chambre des représentants, Mohamed Moubdie, a souligné que «cette visite s'inscrit dans le cadre de l'esprit d'ouverture que connaissent les institutions exécutives», ajoutant que c'est la première visite du genre.

«Ceci prouve que cet établissement n'a rien à cacher», a-t-il dit, précisant que, lors de la visite, les parlementaires ont tenu une séance de travail avec le directeur de la DGST, l'occasion de prendre connaissance de l'activité de cette structure.

«Rien n'indique l'existence d'un centre de détention secret dans ce bâtiment», a-t-il conclu.

Pour le président du groupe Authenticité et modernité à la Chambre des conseillers, Abdelhakim Benchemass, cette «visite de terrain confirme, d'après ce que nous avons vu, qu'il s'agit d'un bâtiment comme tous ceux abritant les autres administrations».

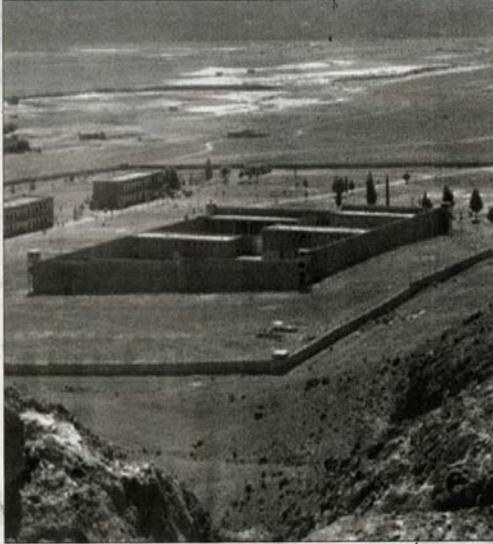
La délégation parlementaire a pris connaissance du rôle de la DGST pour faire face, avec fermeté, aux complots terroristes ourdis contre le Maroc, a-t-il ajouté, saluant les efforts de cette direction contre le crime organisé et le terrorisme.

Ahmed NAJI
(avec Map)

بعد الوكيل العام للملك لدى استئنافية الرباط

الفرق البرلمانية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ينفيان وجود أي معتقل سري بتمارة

في مجال السياسة الجنائية والأمنية. كما يؤكد المجلس تشبته بالتنسيق مع السلطات العمومية المعنية وجميع شركائه للنظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، والتزامه الواضح بشأن إجراء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في موضوع الحكامة الأمنية والمصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة. وذكر البلاغ بأنه سبق للمجلس أن تقدم، على لسان رئيسه وأمينه العام، بطلب لزيارة هذا الموقع منذ 27 أبريل 2011 وذلك في نطاق ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدد له وتحديدا المادة 11 منه، التي تنص على أن المجلس يقوم «في إطار ممارسته لمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة الاختصاصات المخولة للسلطات العمومية المختصة، بزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة أحوال السجناء ومعالجتهم، وكذا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، والمؤسسات الاستئنافية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية. هذا وكان الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالرباط مولاي الحسن الداكي قد أكد أنه لم يقف خلال الزيارة التي قام بها، لمختلف النباتات التابعة للمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة «على أي مكان يمكن اعتباره معتقلا سريا قد يستغل لأرتكاب أعمال ماسة بحقوق الإنسان كما يشاء».



إبانه، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون، واعتبر المجلس، حسب البلاغ، أن هذه الزيارة تؤكد انحراجه في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في شموليتها، مجددا عزمه على مواصلة العمل من أجل تكريس الاحترام التام لجميع الضوابط القانونية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة

الداوي، رئيس فريق العدالة والتنمية فقال « قعنا بزيارة مديرية مراقبة التراب الوطني وقدمت لنا شروحات وسأطنا المدير العام، وزينا كل المرافق، والمساحات التي تعطيها هذه الإدارة وراينا مكاتب ولم نر أي شيء آخر. وبدوره، قال عبد الحكيم بنشماس، رئيس فريق الأصالحة والمعاصرة لمجلس المستشارين إن الزيارة الميدانية أكدت «في حدود ما رايناه، أن الأمر يتعلق بعناية ككل الإدارات، وقال إن الوفد البرلماني اطلع على «دور المديرية في التصدي بكل حزم للمخاطبات الإرهابية التي تستهدف المغرب، مغربا عن تقديره للجهود التي تقوم بها مديرية مراقبة التراب الوطني «لمواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب». وفي سياق متصل، أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه لم يتم خلال الزيارة الاستطلاعية التي قام بها رئيسه وأمينه العام، أول أمس الأربعاء لمقر المديرية، ملاحظة وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانه، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون. وأوضح بلاغ للمجلس توصلت ببيان اليوم بنسخة منه، أن الرئيس والأسين العام قاما صباح أول أمس الأربعاء بزيارة استطلاعية معلنة دامت حوالي 3 ساعات لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة، مكنت «من التعرف على وظيفة هذا المرفق وعلى مكوناته، ولم يلاحظ خلال تفقد مختلف المباني وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء فرق مجلسي النواب والمستشارين، أول أمس الأربعاء، أن الزيارة التي قاموا بها للمقر الإداري لمديرية مراقبة التراب الوطني أظهرت أن الأمر يتعلق بإدارة كباقي الإدارات وأنها لا تضم أي مركز للتعذيب. وإسرن رؤساء الفرق البرلمانية في تصريحات لوكالة المغرب العربي للأنباء، عقب هذه الزيارة، أنهم اطلعوا على مهام هذه المديرية والتي تتمثل في الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين. وفي هذا السياق، قال محمد مبدع رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب إن الزيارة «تأتي في إطار الانفتاح التي تشهدها المؤسسات التنفيذية، مبرزا أنها المرة الأولى التي يقوم فيها وفد برلماني بزيارة لهذه المؤسسة «مما يدل على أنه ليس لديها ما تخفيه». وأوضح أن الوفد البرلماني عقد جلسة عمل مع المدير العام لمديرية مراقبة التراب الوطني وسأعديه، تم خلالها الإطلاع على أنشطة المؤسسة وأجهزتها وكذا زيارة مختلف مرافقها، مجددا التأكيد على أنه «ليس هناك أي شيء يوحي بوجود معتقل سري. ومن جانبها، أكدت لطيفة بناني سيمرس رئيسة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن الوفد البرلماني قام بزيارة لمختلف مرافق المديرية، مشددة على أن هذه الأخيرة «لا تستغل إلا من أجل ضمان أمن المواطنين. أما الحسن

APRÈS LA VISITE DU SIÈGE DE LA DGST

Unanimité autour de l'inexistence d'un centre de détention à Témara

Les faits sont têtus et la réalité vient de «rendre vides» les rumeurs véhiculés sur Témara.

Le doute est dissipé sur ce que l'on appelle «le centre de Témara». Chefs des groupes parlementaires, procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat et président et secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sont unanimes à infirmer l'existence d'un centre de détention secret à Témara contrairement aux informations qui ont circulé de part et d'autre.

Tous ont indiqué qu'il s'agit d'un siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST). D'après le CNDH, après que les deux responsables aient inspecté les lieux, le Conseil s'est enquis de la fonction et des composantes de ce service et n'a relevé, durant la visite des différents bâtiments du siège de la DST, aucun indice laissant supposer que ce lieu est réservé à une quelconque détention illégale. Même son de cloche chez les chefs de groupes parlementaires qui se sont rendus sur les lieux mercredi après-midi. Contacté par le Matin, le président du

groupe de la Justice et du Développement à la Chambre des représentants, Lahcen Daoudi, précise que les députés n'ont rien constaté d'anormal : «Nous avons visité l'ancien ainsi que le nouveau bâtiment. Nous n'avons rien relevé de particulier. C'est une bonne initiative de communication car il s'agissait d'une boîte fermée. Il faut continuer dans ce même esprit d'ouverture».

Le chef du groupe de la Mouvance Mohamed Moubdiaa partage cet avis expliquant qu'après une visite méticuleuse, aucun indice n'a été détecté démontrant l'existence d'un quelconque lieu de détention ou de violation des droits de l'Homme.

Il estime, en outre, que les accusations sont on ne peut plus infondées et n'ont rien à voir avec la réalité. Il signale que les Marocains doivent être fiers de cet appareil qui est une véritable fourmilière œuvrant pour la protection du Maroc. «Qui aime son pays doit faire preuve de retenue. Le Maroc est ciblé. Et l'on doit aujourd'hui plus que jamais se solidariser», indique-t-il. Les parlementaires se sont enquis des activités de cette administration dont la mission est de veiller à la protection de la sécurité intérieure

du pays. Les députés saluent les efforts considérables déployés par la DGST dans la lutte contre les diverses formes de la criminalité notamment les cellules terroristes, les réseaux de l'immigration clandestine, le trafic de drogue, le blanchiment d'argent...

Le travail assidu de cette administration dans le domaine de lutte contre le terrorisme a permis de déjouer plusieurs projets terroristes qui visaient à porter atteinte à la stabilité et à la sécurité du pays, tient à souligner M. Moubdiaa.

Rappelons que le procureur général du Roi près de la cour d'appel de Rabat avait signalé à la presse que la mission de la DGST «ne consiste pas à détener les accusés, mais réside dans l'investigation et la quête des informations servant à éclairer la justice sur les personnes qui projettent de perpétrer des actes criminels».

Il est à rappeler que le même jour, le procureur général du Roi, et suite aux instructions du ministre de la Justice, s'est rendu sur les lieux. Les conclusions ont été sans ambages: "il n'existe aucun centre de détention secret à Témara", a fait savoir Hassan Eddaki. Clair et net. ■

Jihane Gattioui

Maroc Actualités (National)

Unanimité autour de l'inexistence d'un centre de détention à Témara

Les faits sont têtus et la réalité vient de «rendre vides» les rumeurs véhiculés sur Témara. Le doute est dissipé sur ce que l'on appelle «le centre de Témara». Chefs des groupes parlementaires, procureur général du Roi près la Cour d'appel de Rabat et président et secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sont unanimes à infirmer l'existence d'un centre de détention secret à Témara contrairement aux informations qui ont circulé de part et d'autre. Tous ont indiqué qu'il s'agit d'un siège administratif de la Direction générale de la surveillance du territoire (DGST). D'après le CNDH, après que les deux responsables aient inspecté les lieux, le Conseil s'est enquis de la fonction et des composantes de ce service et n'a relevé, durant la visite des différents bâtiments du siège de la DST, aucun indice laissant supposer que ce lieu est réservé à une quelconque détention illégale. Même son de cloche chez les chefs de groupes parlementaires qui se sont rendus sur les lieux mercredi après-midi. Contacté par le Matin, le président du groupe de la Justice et du Développement à la Chambre des représentants, Lahcen Daoudi, précise que les députés n'ont rien constaté d'anormal : «Nous avons visité l'ancien ainsi que le nouveau bâtiment. Nous n'avons rien relevé de particulier. C'est une bonne initiative de communication car il s'agissait d'une boîte fermée. Il faut continuer dans ce même esprit d'ouverture». Le chef du groupe de la Mouance Mohamed Moubdiaa partage cet avis expliquant qu'après une visite méticuleuse, aucun indice n'a été détecté démontrant l'existence d'un quelconque lieu de détention ou de violation des droits de l'Homme. Il estime, en outre, que les accusations sont on ne peut plus infondées et n'ont rien à voir avec la réalité. Il signale que les Marocains doivent être fiers de cet appareil qui est une véritable fourmilière œuvrant pour la protection du Maroc. «Qui aime son pays doit faire preuve de retenue. Le Maroc est ciblé. Et l'on ! doit aujourd'hui plus que jamais se solidariser», indique-t-il. Les parlementaires se sont enquis des activités de cette administration dont la mission est de veiller à la protection de la sécurité intérieure du pays. Les députés saluent les efforts considérables déployés par la DGST dans la lutte contre les diverses formes de la criminalité notamment les cellules terroristes, les réseaux de l'immigration clandestine, le trafic de drogue, le blanchiment d'argent. Le travail assidu de cette administration dans le domaine de lutte contre le terrorisme a permis de déjouer plusieurs projets terroristes qui visaient à porter atteinte à la stabilité et à la sécurité du pays, tient à souligner M. Moubdiaa. Rappelons que le procureur général du Roi près de la cour d'appel de Rabat avait signalé à la presse que la mission de la DGST «ne consiste pas à détenir les accusés, mais réside dans l'investigation et la quête des informations servant à éclairer la justice sur les personnes qui pro! jettent de perpétrer des actes criminels». Il est à rappeler que le même jour, le procureur général du Roi, et suite aux instructions du ministre de la Justice, s'est rendu sur les lieux. Les conclusions ont été sans ambages: "il n'existe aucun centre de détention secret à Témara", a fait savoir Hassan Eddaki. Clair et net.

نصدّقهم.. ونكذب نيني والخيارى وشباب 20 فبراير معتقل «تمارة» غير موجود..!

طنجة - عبد الله الدامون

مقر معزول ومشبوه لكن هناك نوعاً من الموظفين الأمنيين يحتاجون إلى العزلة والهدوء للقيام بعملهم أحسن قيام، خصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بخدمة الوطن والمواطنين أحسن خدمة.

هناك مسألة أخرى، وهي أن الوزير الناصري قال إنه لا يوجد معتقل سري، وطبعاً يمكن أن نشك في كلام الناصري لأنه يبدو أحياناً وكان «مقدماً» من القرن التاسع عشر سكنه، لكننا لا يمكن أبداً أن نشك في كلام مناضل كبير مثل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو إدريس اليزمي، رئيس هذا المجلس، وهما معا زارا مؤخراً معتقل تمارة، وقال إنه ليس معتقلاً سرياً ولا يوجد به تعذيب، ونحن نصدقهما تماماً، لأنهما لو رأيا خلال زيارتهما رجلاً جالساً على «قرعة» أو امرأة معلقة من خياشيمها لما ترددا أبداً في قول ذلك.

نصدقهما أنها المناضلان الأبيان، ونصدق أيضاً الوالي والعامل والقائد والمقدم والشيخ. نصدقكم جميعاً. نحن نكذب فقط شباب 20 فبراير ورشيد نيني وشكيب الخيارى وأمثالهم، الذين يحاولون أن يوهموننا بأنه يوجد فساد واعتقال تعسفي وتعذيب في المغرب.

معتقل تمارة لا يفهمون أنه لا يوجد مجرد دليل واحد على أن المكان معتقل سري يمارس فيه التعذيب، ولا توجد حالة تلبس واضحة فيه. وفي الإسلام، من الصعب إقامة حد الزنا على رجل وامرأة إلا في حالة التلبس، والتلبس يقتضي تمرير خيط بين رجل وامرأة أثناء ممارسة ذلك. فإن إثبات حالات التعذيب في معتقل تمارة يتطلب أيضاً تمرير خيط بين المعتقلين وبين «القرعة»، وهذه مسألة مستحيلة، لذلك فإن إثبات أن هذا المكان هو معتقل سري مسألة تحتاج إلى براهين كثيرة. صحيح أن البعض يقول إن شاحنات كبيرة مغطاة زارت المعتقل قبل أيام ونقلت منه أشياء كثيرة، لكن هذا لا يعني شيئاً، فربما تكون نقلت منه فقط قنينات «مونادا» فارغة بشرتها الموظفين، خصوصاً وأن درجات الحرارة ارتفعت كثيراً هذه الأيام.

شباب حركة 20 فبراير عليهم، إنهم يشكوا في كلام الحكومة عندما تقول لهم إن ذلك المكان مجرد مقر إداري. صحيح أنه

المغاربة سابقة مشابهة مع شكيب الخيارى، فعندما أكثر هذا الرجل من الحديث عن الحشيش، دخل السجن وانتهدت الحكاية. يعني عوض محاربة حقول كتامة، فإنه يجب محاربة الذين يشيرون إلى هذه الحقول. الحكمة واضحة هنا، إقطع الأصبع الذي يشير إلى المشكلة، وستنتهي المشكلة من أساسها.

المغرب يقوم أيضاً بمجهودات مذهلة في محاربة الاعتقال التعسفي ومراكز التعذيب. وعندما بدأ الناس يتحدثون أكثر من اللازم عن معتقل «تمارة»، قررت الدولة أن تمارس نفس الأسلوب لتكذيب ذلك، وهو التكتيل بشباب 20 فبراير الذين قرروا تنظيم نزهة إلى المناطق المحيطة بهذا المعتقل. والحقيقة أن ذلك المعتقل لا يستحق أن يسمى كذلك، إنه يوجد في مكان كثير الاخضرار والنفس البشرية تبتهج وتتفتح بمجرد رؤيته، تماماً كما تتفتح النفس في موسم الورود في «قلعة مكنة».

الشباب الذين قرروا تنظيم نزهة إلى محيط

لكذب كل من يعتقد أن المغرب لا يستفيد من دروس جيرانه. فالعكس هو الذي يحدث تماماً، ذلك أن المغرب يقوم اليوم بثورة هائلة وعميقة ضد الفساد والمفسدين، ويخوض حرباً لا هوادة فيها

ضد القمع والتعذيب، والدليل على ذلك أنه قضى في بضعة أيام على الفساد، وقبل ذلك قضى على الحشيش، وسبق قضى قريباً على الفقراء، عفواً، سبق قضى على الفقر، وسبق قضى على أشياء كثيرة في المستقبل القريب. في ما يخص الفساد، فالمغرب له طرق غريبة في محاربته، فعندما كثر الحديث عن الفساد والمفسدين، قرر المسؤولون المغربية قطع اليد التي تشير إلى الفساد، فوجد رشيد نيني نفسه خلف القضبان، وكانت التهمة في البداية غليظة وتشبه الخيانة العظمى، وهي «تهديد سلامة الوطن والمواطنين»، قبل أن يتم تحويلها إلى تهمة غامضة، لا يزال الناس حائرين في تاويل معناها. هكذا، إن دخل الزميل رشيد إلى السجن وأصبحت قضية الفساد منتهية، إنه الاستثناء المغربي الذي يتحدث عنه كثيرون، يعني عوض أن تحارب الفساد مباشرة، يجب أن تحارب الذين يحاربونه. وفي ما يخص الحشيش، فإن للمسؤولين

Le centre de détention de Temara n'existe pas ou n'existe plus?

(Yabiladi 20/05/2011)

Le siège de la DGST n'abrite aucun lieu de torture. Tel est le constat du procureur du roi à Rabat, du CNDH et de parlementaires qui ont inspecté les lieux. Cet état de fait ne signifie pas nécessairement que le centre de détention n'a jamais existé.

Vue aérienne du lieu supposé être le centre de Temara. Ph. Mamfakinch « Aucun local pouvant être considéré comme lieu de détention secrète qui pourrait servir, comme on le prétend, à des actes attentatoires aux droits de l'Homme » n'existe au siège de la Direction Générale de Surveillance du Territoire National (DGST) à Temara, près de Rabat.

Cette affirmation du procureur du roi à Rabat a été répétée à trois reprises dans la journée de mercredi 18 mai. Après le procureur, le Conseil national des droits de l'Homme a lui aussi déclaré n'avoir rien vu, suivi par de parlementaires. Tous étaient partis inspecter le siège de la DGST, accusé d'être un centre de détention secret où la torture était pratiquée.

Le déni des autorités

Amnesty International, Human Rights Watch et des organisations nationales de défense des droits de l'Homme ont, dans leurs différents rapports, souligné l'existence de ce centre. Le centre était aussi accusé de faire également de la torture « par procuration » au profit d'autres pays, par le député du PJD Mustapha Ramid. Ce dernier avait interpellé le ministre de l'Intérieur Taïeb Cherqaoui, sur son existence. Les autorités, elles, ont toujours brillé par leur silence ou se sont contentées de réponses ambiguës. Le ministre de l'Intérieur a expliqué au député Mustapha Ramid : « tous les centres de détention au Maroc sont régis par la loi » et que « toute victime a le droit de porter plainte auprès des instances compétentes ».

Le dimanche 15 mai, un grand pas a été franchi. Le pique-nique à l'appel du Mouvement du 20 février et la répression policière qui l'a empêché d'avoir lieu ont été suivis des visites d'inspection du procureur du roi à Rabat, du CNDH ainsi que de parlementaires. Ces derniers n'ont donc rien vu. Cependant, « nous sommes sûrs que ce centre était un lieu de séquestration et de torture. Nous avons des dizaines de témoignages qui ont corroboré ces affirmations », déclare-t-on du côté de l'Association marocaine des droits humains (AMDH).

Des témoignages accablant

Le site lakome.com, annonçait, le 30 avril dernier, qu' « une dizaine de grands camions ont quitté le centre de détention de Temara la nuit du mercredi 27 avril ». « C'est du jamais vu », soulignaient les témoins cités par le site d'information. Quelques jours plutôt, le 21 avril, une vidéo postée sur Youtube par un « ancien officier de la police judiciaire » accusé « d'appartenir à un groupe terroriste (Anssar Al Mahdi) » et en réclusion à la prison de Salé, s'en prenait à Taïeb Cherqaoui juste après sa sortie au Parlement sur l'existence supposée de ce centre. Abderrahim Tarek. Le prisonnier persiste et signe : « le centre de détention de Tamara existe bel et bien ».

Des détenus de la cellule démantelée en janvier dernier (Amgala) pour un projet d'attentat dans le royaume, affirment avoir été enlevés quatre mois avant l'annonce faites par les autorités et disent être passés par le centre de détention de Témara: « nous avons été détenus au centre de Temara où nous avons été torturés », écrivent-ils, dans une lettre transmise au Forum Karama pour les droits de l'Homme.

Plus de torture

Autant de témoignages supplémentaires maintiennent encore le doute sur ce lieu. A-t-il été fermé ou déplacé entre temps ? « Si les autorités ont décidé de fermer cet endroit, c'est tant mieux. C'est une victoire pour nous. Cela ne veut pas dire pour autant que ce lieu n'a jamais existé comme on a voulu nous le faire croire pour Derb moulay Cherif et Tazmamart », déclare Abdelhamid Amine, vice président de l'AMDH. Ce n'est pas Temara, en lui même, qui pose problème, mais plutôt les détentions arbitraires et la pratique de la torture qui pourraient avoir lieu dans d'autres prisons marocaines.

Oumar Baldé

الرباط/18/5/ومع/ أكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه لم تتم خلال الزيارة الاستطلاعية التي قام بها رئيسه وأمينه العام، اليوم الأربعاء، لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة، ملاحظة وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانها، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون.

وأوضح بلاغ للمجلس أن الرئيس والأمين العام قاما صباح اليوم بزيارة استطلاعية معلنة دامت حوالي 3 ساعات لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة، مكنت "من التعرف على وظيفة هذا المرفق وعلى مكوناته، ولم يلاحظ خلال تفقد مختلف المباني وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانها، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون".

واعتبر المجلس، حسب البلاغ، أن هذه الزيارة تؤكد انخراطه في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في شموليتها، مجددا عزمه على مواصلة العمل من أجل تكريس الاحترام التام لجميع الضوابط القانونية وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة في مجال السياسة الجنائية والأمنية.

كما يؤكد المجلس تشبثه بالتنسيق مع السلطات العمومية المعنية وجميع شركائه للنظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، والتزامه الواضح بشأن إجراء توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، في موضوع الحكامة الأمنية والمصادقة على الاتفاقيات ذات الصلة.

وذكر البلاغ بأنه سبق للمجلس أن تقدم، على لسان رئيسه وأمينه العام، بطلب لزيارة هذا الموقع منذ 27 أبريل 2011 وذلك في نطاق ممارسته لاختصاصاته المنصوص عليها في الظهير المحدث له، وتحديدًا المادة 11 منه، التي تنص على أن المجلس يقوم "في إطار ممارسته لمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان، مع مراعاة الاختصاصات المخولة للسلطات العمومية المختصة، بزيارة أماكن الاعتقال والمؤسسات السجنية ومراقبة أحوال السجناء ومعاملتهم، وكذا مراكز حماية الطفولة وإعادة الإدماج، والمؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، وأماكن الاحتفاظ بالأجانب في وضعية غير قانونية".

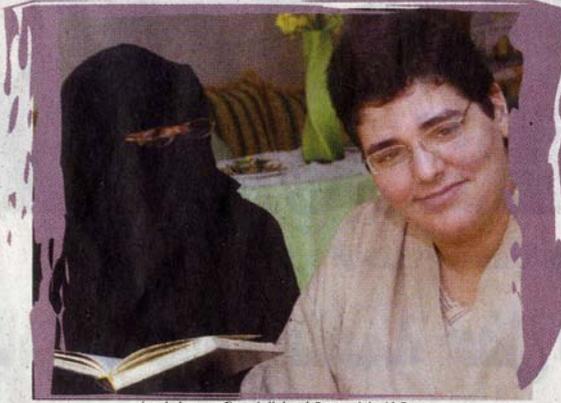
قالت فتية المجاطي، في الحوار التالي، إنها قضت تسعة أشهر رفقة ابنها إلياس في مقر «الديستي» بتامة، عاشا فيها صونفا من أشكال التعذيب النفسي والجسدي، وذلك بعد أن قال الوكيل العام للملك بالرباط إنه زار مقر «الديستي»، أول أمس الأربعاء، ولم يقف على ما يمكن اعتباره معتقلا سريا ومكانا لممارسة التعذيب الذي سبق أن تحدث عنه المعتقلون «السلفيون»..



فتية المجاطي: معتقل تمارة ليس منتجعا سياحيا كما وصفه الوكيل العام للملك

حاورته: حليلة أبروك

ويوليو ونغشت سنة 2003، كانت الحرارة خانقة وكنت اتعذب ليل نهار، كنت أصب الماء على كامل جسدي... كان الحلم هو استنشاق الهواء النقي. بعد التعذيب بالحرارة جاء التعذيب بالبرودة، كنا نلبس ملابس صيفية وبعدها حل البرد لم يحضروا لنا ملابس شتوية، نقلونا إلى جناح به حوالي 20 نافذة الثنتان منها لا تغلقان أبدا، كنا نموت من البرد. عشنا الرعب والخوف، وابني فقد عقله بسبب كل ما راه وما عاشه وهو طفل صغير. لا يمكن لأحد أن يتصور الحجم الذي عشنا... كانت هناك كاميرات في الغرفة التي كنت بها، تتجسس على 24 ساعة على 24، لكنني لم أكن حينها أعلم بوجود تلك الكاميرات، يعني أنهم راووني في كل حالاتي، راووني عارية حتى، ولدة أشهر ونحن نعاني...



زوجة المجاطي رفقة ابنها إلياس (كريم سلماري)

● لم أدم اعتذر لأنني أعدت إليك ذكريات مؤلة وأحببت جرحا قديما؟
الذكريات دائما حية والجروح أبدا لم ولن تنمل، خرجت من تمارة وما زلت أعيش عذاب تمارة، حتى ابني ضاع...
● هل تستطيعين تذكر الأشخاص الذين حققوا معك داخل المعتقل أم إنهم كانوا يخفون وجوههم؟
لم يكونوا يخفون وجوههم، أنكرهم، أنكرهم جيدا، وأثنان منهم بلاحقاني إلى غاية اليوم ويتبعان خطواتي، واستطيع التعرف عليهم ولو بعد سنين.
● ماذا تقولين لوكيل الملك وللأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان اللذين أكدا أنه لا وجود لمعتقل تمارة؟
عندما كان الحسن الثاني يسأل عن تازمامارت كان يقول: «تازمامارت يوجد فقط في مخيلة أعداء الديمقراطية»، واليوم اكتشفت الحقيقة، وكما وجد تازمامارت يوجد تمارة، لا الوكيل العام للملك ولا الصبار ولا اللجنة البرلمانية ولا أحد من كل هؤلاء يعرفون تمارة، نحن نعرف معتقل تمارة، فليسالونا كيف هو... وليسالوا كل واحد من المعتقلين الذين عندوا فيه عن شكله ومواصفاته، نحن نعرف كل شبر من ذلك المكان وإذا كانوا اليوم ينكرون وجوده فالحقيقة ستظهر يوما ما، إن عاجلا أو آجلا.

الفاصل بين إلياس الأول وإلياس الثاني. ونحن شبيهون بالعميان كانوا يقومون بإمساكنا من النزاع بقوة وكانوا يقومون بحركات لإرعابنا. كانوا يقدمون لنا أكل جيدا، لكنني كنت أكتفي ببعض اللقيمات وجرعات صغيرة من الماء المعدني، والباقي كنت أعيد إليه حتى أصبحت أشبه بالهيكل العظمي... كان همي هو المرحاض، تصوري امرأة منقبة تطلب الإذن للذهاب إلى المرحاض وهذا الأخير كان بابه مفتوحا، لو كان ممكنا أن امتنع عن الذهاب إلى المرحاض لفعلت ولكن ذلك مستحيل. كان هناك أيضا التهديد خلال مراحل التحقيق والاستجواب، الحقيقة أنني لم أتعرض للضرب والصعق بالكهرباء و«التعلاق»، لكنني تعرضت لما هو أصعب، لقد كنت أعاني من السرطان و قمت بعملية استئصال المبيضين، وكنت أعاني من غيبوبة وارتفاع في درجة الحرارة، فوضعوني في غرفة مغلقة بالكامل طوال يونيو

ضحاياه. المكان الذي كنت معتقلة فيه عبارة عن قبو تحت الأرض، نوافذه كلها عالية.. أنكر رهبة طويلة.. وأول ما تجده أمامك في جهة اليمين عبارة عن «صالون» أو قاعة استقبال جدرانها مغلقة بالخشب، بها تلفاز كبير، هذا المكان هو الذي كانوا يحققون معنا فيه، والمطبخ هو الآخر على اليمين مباشرة بعد تلك القاعة، بعد ذلك بقليل، جهة اليسار، نجد مجموعة مراحض، هي بالضبط عبارة عن مراحض وحمامين ومراحض آخرين مخصصين للرجال. لا يمكنهم محو شكل المكان من ذاكرتي إلا إذا قاموا بهدمه وبناء آخر جديد.

● صفني لنا بعض أشكال التعذيب التي تعرضت لها في هذا المكان؟
التعذيب بدأ منذ أن وطئنا أقدامنا أرضية المعتقل، أولا كانت قساوة الاستقبال ونحن معصوبو الأعين..

كان عمري آنذاك 42 سنة وابني كان عمره عشر سنوات وذلك اليوم كان هو

● ما تطبيقك على التصريحات التي ادلى بها الوكيل العام للملك عقب الزيارة التي قام بها لمقر مديرية مراقبة التراب الوطني بتامة؟
□ لو كان مقر «الديستي» فعلا كما قال وكيل الملك، عبارة عن مكاتب ومطبخ ومطعم، ما كناونا حاصرون وضربونا واعتقلونا لمنعنا من القيام بنزهة قريبة، وما كناونا استعملوا كل أشكال القمع والعنف ليحموا ذلك «المنتج السياحي»، فالواصفات التي قدمها وكيل الملك تحيلنا على مقومات المنتج السياحي وليس على إدارة مقر «الديستي» هو معتقل سري وأنا قضيت فيه مدة تسعة أشهر من حياتي رفقة ابني، وأقسم بالله العظيم أن هذه هي الحقيقة.

● أنت وغيرك تقولون إن اختطافكم ونقلكم إلى هذا المعتقل كان يتم بعد تعصيب أعينكم وتكبيل أيديكم.. كيف لك أن تجزي يديك كنت في مقر «الديستي» بتامة وليس في مكان آخر؟
المكان الذي كنت فيه يوافق أذانه أذان الرباط وسلا وما جاورهما، لذا كنت دائما أعتقد بانني في الرباط ولكن المكان كان غريبا للغاية وفسيحا. الغرفة التي كنت محتجزة فيها ليست زخزاعة تقليدية، وكنت أخرج منها إلى المرحاض.. مكان المرحاض كان فيه مراحض وحمامين وكان تحت الأرض، لأن تلك المراحض كانت بها نوافذ في أعلى الجدران، وكانت تظهر لي من تلك النوافذ أرضية بها عشب ومدرسة شبيهة بالثانوية، وفي المساء كنا نسمع صوت تدريبات عسكرية. الجو كان جو بادية أو غابة.. تاكدت من أنها تمارة عندما أخرجونا من هناك في البداية كنا معصوبو الأعين، وبعد وقت قصير أزلوا عن أعيننا العصابات لنجد أول محطة أمامنا هي الصخيرات، أنكر ذلك جيدا. وإذا كنا نحن العشرات والمئات ممن مروا بذلك المكان نكذب فليفتحو لنا الأبواب، وليسمحوا لنا بنزهة هناك.

● هل تستطيعين وصف المكان من الداخل؟
لو أخذني معه وكيل الملك في تلك الزيارة فإنني كنت سارشدته وأريه كل شيء.. لا أحد يعرف ذلك المكان أكثر من

عندما كان الحسن الثاني يسأل عن تازمامارت كان يقول: «تازمامارت يوجد فقط في مخيلة أعداء الديمقراطية»



توفيق بوعشرين
fbou20@yahoo.fr

الرأي الآخر

ما وراء الأخبار

الأخبار مثل جبال الجليد، لا يظهر إلا جزء صغير منها، فيما ثلاثة أرباعها تكون تحت الماء. عادة ما يبحث الناس عما وراء الأخبار، عن سياقها وأسباب نزولها وتوقيتها، وما تضرر لا ما تظهر.. ما تخفي لا ما تعلن...

يقول الخبر: «لم أقف على أي مكان يمكن اعتباره معتقلا سريا في إدارة DST في تمارة»، الكلام للوكيل العام للملك بالرباط، حسن الداكي، القادم حديثا من طنجة التي مكث فيها طويلا قبل أن ينتقل إلى حي الرباط خلفا لمعمر آخر تقاعد مؤخرا اسمه حسن العوفي... الكلام نفسه قاله اليازمي والصبار، نجما المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإن كنت أتمنى أن يبقى المجلس بعيدا عن هذا الموضوع صونا لمصداقية هو في بداية مشوارها الطويل... طبعاً السيد الداكي، كما السيدان اليازمي والصبار، قالوا إنهم لم يقفوا على أي زنازين ولا سلاسل ولا أماكن احتجاز أثناء زيارتهم. طبعاً لن تجدوا شيئا من هذا أثناء زيارتكم التي أعلن عنها وزير الاتصال قبل موعدها بثلاثة أيام، حتى إن افترضنا -والشك من الفطنة- أن هذه الإدارة كانت تخرج عن اختصاصاتها وكانت تعتقل المشتبه فيهم لديها، فإنها ستمحو آثار ما لا يدخل في اختصاصها، ليس هذا هو المهم. الآن الذي فهمته شخصيا من عملية «تبييض» صورة جهاز DST أن الدولة تريد أن تقدم هدية لهذا الجهاز على عمله الجبار أثناء التحقيق السريع والنظيف في تفجيرات أركانة، وأن زيارة الوكيل العام للملك وممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان والبرلمانيين هدفها -الزيارة- هو تحسين صورة جهاز المخابرات التي تضررت كثيرا في ملف الإرهاب. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن طي صفحات الممارسات غير القانونية في عمل الجهاز، ومحاولة تكسير صورة معتقل سري موجود في غابة تمارة، هو الهدف الأول، أما تصريحات الوكيل العام والصبار والبرلمانيين فإنها «خضرة فوق الطعام». لا بأس، لقد طوى المغرب صفحات أكثر سوادا من هذه، وإن كانت قنفاذ الخروقات ليس فيها قنفذ أملس... الآن يجب على الحموشي ورجاله ونسائه أن يضعوا دليلا جديدا للعمل وإطارا قانونيا للبحث والتحري، وأن يأخذوا نموذجا لذلك ما صنعوه في تحريات الأركانة، حيث ظهر عادل العثماني، أثناء إعادة تمثيل جريمته أمام عدسات الكاميرات، وكأنه «براد بيت» في كامل صحته أناقته مزهوا بما فعل، وهو يحمل قبثارة «ياماها» للتصويه، حتى إن زميلا صحافيا علق على صور عادل بالقول: «ألم يجدوا إرهابيا بعيد تمثيل الجريمة إلا هذا البوغوس». الآن عند وزارة العدل مشروع قانون جنائي جديد. ادخلوا DST تحت معطف الشرطة القضائية التي تعمل تحت وصاية وتوجيه وكيل الملك، ووفروا لهم ما يكفي من الموارد المالية والبشرية، وأبعدوا الجهاز عن أي نوع من التسييس، وحاسبوا أعضائه إذا أخطؤوا، وأخطأ من صفات البشر، وأجبروا إدارة هذا الجهاز على المثول أمام البرلمان، وعلى تعيين ناطق رسمي باسمها... هذا كل ما في الأمر. إذا فعلتم ذلك فلن يفكر أحد في الحديث كل يوم عن DST ويلوك اسمها، ولن يفكر شباب 20 فبراير في تناول ساندويتشاتهم أمام مقرها...

زيارة مقر الديستي. الجمعية و20 فبراير تطالبان بتحقيق مستقل والنصير تساند الصبار

[أنس العمري](#)

الخميس 19 ماي 2011 - 14:32

بعد تقديم "كود" لمعطيات عن زيارة المجلس الوطني لحقوق الإنسان والوكيل العام للملك ورؤساء الفرق البرلمانية بمجلسي النواب والمستشارين إلى مقر الديستي، ترصد "كود" موقف الجمعيات الحقوقية من تصريحات هؤلاء النافية لوجود معتقل سري بتمارة

من شعارات حركة 20 فبراير ت كود قالت خديجة الريادي، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إنها لم تفاجأ بتصريحات الوكيل العام للملك والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بخصوص معتقل تمارة، وأوضحت في تصريح ل"كود" حنا ما كناش كنتسناو المخابرات تخلي ليهم أدلة على وجود المعتقل"، مضيفة أن شهادة المؤسستين غير ذات مصداقية لأنهما جزء من الحكومة. بخصوص تصريحات رؤساء الفرق البرلمانية التي سارت في اتجاه نفي معتقل سري بمديرية إدارة مراقبة التراب الوطني (الديستي) ردت الريادي ل"كود" أن التصريحات استعملت كلمة "إبانه" وهو ما يعني المرحلة الحالية. وقالت الناشطة الحقوقية إن تقارير جمعيات حقوقية مغربية وأجنبية تعززها شهادات لمواطنين تعرضوا للتعذيب مخالفة للتصريحات الرسمية بخصوص وجود معتقل سري بتمارة. وقالت الريادي ل"كود" أن الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تدعو إلى تحقيق قضائي نزيه حول هذا المعتقل تشارك فيه الجمعيات الحقوقية ويستند إلى تقاريرها وتقارير المنظمات الحقوقية الدولية، كما أكدت أن على الدولة المغربية المصادقة على الاتفاقية الدولية من أجل مناهضة التعذيب، اتفاقية يتيح للجمعيات الحقوقية مراكز كل مراكز الاعتقال.

في نفس الاتجاه سارت هدى سحلي، عضوة حركة 20 فبراير تنسيقية الدار البيضاء، إذ أوضحت ل"كود" أن عدم وجود آثار لمعتقل سري أمر معروف مسبقا، لأنه تم الترتيب لهذه الزيارة، وتساءلت "إيلي ما كان والوفهاد المقر علاش ضربو الدراري ديال 20 فبراير نهار الأحد". وطالبت هي الأخرى بلجنة تحقيق في الموضوع يشارك فيها حقوقيون "مستقلون" على حد تعبيرها.

إذا كانت الجمعية وحركة 20 فبراير تشكك في رواية من زار مديرية مراقبة التراب الوطني، فإن جمعية النصير لمساندة المعتقلين الإسلاميين، ترى العكس، إذ أوضح رئيسها عبد الرحيم مهتاد ل"كود" أنه يثق في تصريحات رجل مثل محمد الصبار (الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان) لكونه قام بالمعاينة، وقال "أضم صوتي إلى صوت الصبار". وكان الصبار واليزمي، رئيس المجلس، أعلنوا في بيان لهما أنهما زارا مقر مديرية حماية التراب الوطني (الديستي) بتمارة، ولم يلحظا خلال زيارتهما لمختلف مباني المديرية، وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانه، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون.

الرباط تسعى لتغيير صورة سيئة في المخيال الشعبي عن احد مقرات المخابرات

محمود معروف

2011-05-19

الرباط - 'القدس العربي': خصصت السلطات المغربية يوم الاربعاء لتبديد ما يرسخ في الاذهان عن معتقل سري تابع للمخابرات تردد انها تمارس به احتجاز وتعذيب مشتبه بهم، ما أدى بكتاب مغربي بارز الى وصف عملية التبديد هذه بـ'الماركيتينغ' الذي يدفع الى تقوية الشك.

وقام الاربعاء النائب العام لدى محكمة الاستئناف بالرباط والمجلس الوطني لحقوق الانسان ورؤساء الفرق البرلمانية بجولة في مقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (الذي اس تي) بمدينة تمارة القريبة من الرباط وقالوا جميعا انهم لم يلاحظوا مؤشرات ان المكان مخصص للاعتقال خارج القانون.

وأكد المجلس الوطني لحقوق الانسان أنه خلال الزيارة الاستطلاعية التي قام بها رئيسه وأمينه العام، للمقر لم تتم ملاحظة وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانها، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون!

وأوضح بلاغ للمجلس الذي وصف بـ'المرتبك' أن الرئيس والأمين العام قاما بزيارة استطلاعية معلنه دامت حوالي 3 ساعات لمقر مراقبة التراب الوطني بتمارة، مكنت 'من التعرف على وظيفة هذا المرفق وعلى مكوناته، ولم يلاحظ خلال تفقد مختلف المباني وجود أي مؤشرات من شأنها أن تؤكد، في إبانها، أن هذا المكان مخصص للاعتقال خارج القانون!

وجدد المجلس الذي توقف محللون امام تأكيده على ان ملاحظته تعني (ابان زيارته) عزمه 'على مواصلة العمل من أجل تكريس الاحترام التام لجميع الضوابط القانونية وفق المعايير الدولية لحقوق الانسان، وخاصة في مجال السياسة الجنائية والأمنية'.

وراجعت القوات الامنية المغربية يوم الاحد الماضي بعنف مفرط محتجين اعلنوا انهم سيتوجهون لمقر جهاز (الذي اس تي) اعلنت السلطات بعدها عن دعوة النائب العام بمحكمة الاستئناف بالرباط والمجلس الوطني لحقوق الانسان (حكومي) ورؤساء الفرق البرلمانية لزيارة استطلاع للمقر.

وتحدث معتقلون مغاربة على موقع اليوتيوب عن التعذيب الذي تعرضوا له في معتقل تمارة ونقلات منظمات حقوقية مغربية ودولية شهادات معتقلين أجانب قالوا إنهم مروا من هناك، من بينهم محمد بنيام المعتقل الإثيوبي الأصل والبريطاني الجنسية الذي اتهم أجهزة استخباراتية بريطانية بالمشاركة في تعذيبه بمعتقل سري في المغرب يعتقد أنه هو نفسه معتقل تمارة.

وأعلن مسؤولون أمريكيون عن اكتشاف أشرطة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية (سي أي أي) تظهر رمزي بن الشيبية أحد المتهمين في هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وهو يخضع للاستجواب في سجن قرب الرباط استخدمته وكالة المخابرات المركزية عام 2002 للتحقيق مع مشتبه بهم في هجمات 11 ايلول/سبتمبر.

وكان الوكيل العام للملك (النائب العام لدى محكمة الاستئناف بالرباط مولاي الحسن الداكي قد أكد أنه لم يقف خلال الزيارة التي قام بها (الأربعاء) لمختلف البنائيات التابعة للمقر الإداري للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بتمارة 'على أي مكان يمكن اعتباره معتقلا سريا قد يستغل لارتكاب أعمال ماسة بحقوق الانسان كما يشاع'. ونقلت وكالة الانباء المغربية الرسمية عن رؤساء فرق بمجلسي البرلمان (النواب والمستشارين) أن الزيارة التي قاموا بها للمقر الإداري لمديرية المخابرات أظهرت أن الأمر يتعلق بإدارة كباقي الإدارات وأنها لا تضم أي مركز للتعذيب وأنهم اطلعوا على مهام هذه المديرية والتي تتمثل في الحفاظ على أمن وسلامة المواطنين. وقال برلمانيون ان مدير المخابرات بين للوفد مدى احترام إدارته للقوانين، وان موظفيه قالوا ان عملهم يتلخص في جمع المعلومة وتحليل المعطيات ثم إخبار الأجهزة المختصة، ونفي كل شبهة عن الجهاز مشددين على أنه إذا كان هناك شطط فهذه الإدارة لا تتحمل مسؤوليته وانهم لم يجدوا أي معتقل سري أو سجن، بل مجرد مكاتب وبنية قديمة وجديدة، ومرافق، وملحقات، ومدرسة، ومركز تكوين.

وقال محمد مبدع رئيس الفريق الحركي بمجلس النواب إن الزيارة تأتي في إطار الانفتاح الذي تشهده المؤسسات التنفيذية، وأنها المرة الأولى التي يقوم فيها وفد برلماني بزيارة لهذه المؤسسة مما يدل على أنه ليس لديها ما تخفيه' وأنه ليس هناك أي شيء يوحي بوجود معتقل سري!

وفسر مسؤولو جهاز المخابرات انها أضحت تشتغل منذ نهاية صراع الأحزاب مع النظام، حول قضايا كبرى كالإرهاب وغسل الأموال وانها احبطت اكثر من مئة مشروع عملية إرهابية.

وأكدت لطيفة بناني سمييرس رئيسة الفريق النيابي الاستقلالي أن الوفد البرلماني قام بزيارة لمختلف مرافق المديرية التي لا تشتغل إلا من أجل ضمان أمن المواطنين!

الا انه اشتم من تصريحات الحسن الداودي، رئيس فريق العدالة والتنمية (اصولي معارض) وعبد الحكيم بن شماس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين شكا ان كانت الزيارة تبدد ما تردد حول الانتهاكات التي تردد انها مورست

بالمقر .
وقال الداودي 'قمنا بزيارة لمديرية مراقبة التراب الوطني وقدمت لنا شروحات وساءلنا المدير العام، وزرنا كل المرافق، والمساحات التي تغطيها هذه الإدارة ورأينا مكاتب ولم نر أي شيء آخر'، فيما قال بن شماش، إن الزيارة الميدانية أكدت 'في حدود ما رأيناه' أن الأمر يتعلق بـ 'بناية ككل الإدارات' وقال رشيد الطالب العلمي، رئيس الفريق التجمعي الدستوري انه ليس هناك أي آثار لشيء يسمى معتقلا او ما يثير الشكوك وأنه يفخر بهذه المديرية، محذرا من ثقافة التشكيك السائدة اليوم والتي تضرب مصداقية كل المؤسسات.

وقال الكاتب المغربي علي انوزلا رئيس تحرير موقع 'الكم' ان 'معتقل تمارة السري مثل عرين الأسد، لا أحد يستطيع أن يدخل إليه، والضحايا التي يجرها إليه نادرا ما تكتب لها حياة ثانية لتروي ما شاهدته، ورأينا كيف تصرفت السلطة مع المتظاهرين عندما فقدت أعصابها وكشرت عن أنيابها تماما مثلما تفعل الوحوش المفترسة عندما تقترب من مخابئها التي تحتفظ فيها ببقايا فرائسها!'

ويقترح انوزلا انه عندما تقول السلطة إنها فتحت أبواب 'الديستي' التي يعتقد أنها تؤوي المعتقل السري المفترض، يصعب تصديق شهادات 'الزوار' الذين تم اختيارهم بعناية لتبييض تاريخ هذا الجهاز المتهم بالاختطافات وبممارسة التعذيب والتنكيل بمعتقليه.

من جهة اخرى أعلنت النقابة الوطنية للصحافة المغربية عن تعليق الوقفة التي كانت تعترزم تنظيمها امس الخميس أمام مقر ولاية الأمن بالرباط احتجاجا على تعرض صحفيين يوم الاحد الماضي لعنف اثناء تفريق قوات الامن للمسيرة التي كانت مقررة باتجاه مقر المخابرات. وأوضح بلاغ للنقابة أن قرار التعليق جاء إثر تلقيها رسالة من المدير العام للأمن الوطني الشرقي تقول ان 'التدخل ضد المشاركين في المسيرة لم يكن يقصد الصحفيين، وإنما كان يهدف إلى السهر على تطبيق القانون' ويعتبر 'الصحافة شريكا في تكريس دولة الحق والقانون، ونقل الحقائق إلى الرأي العام بعيدا عن أي مزادات!'

إرادة الشعب وكرامته أو معتقل تمارة ..؟

بعد الجدل الكبير الذي فجره معتقل تمارة السري حول حقيقة وجوده من عدمه، وما مدى صحة الشهادات الصادرة من أفواه الضحايا المُفترض أنهم مرس عليهم الإختطاف والتعذيب والحط من كرامتهم داخل دهاليز هذا العار المغربي الذي داع سيطه بالشوؤم في الداخل والخارج وجلب إليه أنظار الأعين الحقوقية الدولية المنتبهة للشأن الحقوقي المغربي، لازالت الحكومة المغربية مُتعتنة بخصوص الإعتراف بهذا المعتقل الأسود وطى صفحة الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وبدأ أخرى من أجل الحدو نحو المشروع الحقوقي المغربي..؟! ولكن يبدو أن الإعتراف بوجود هذه النقطة السوداء في تاريخ المغرب المعاصر باتت منعدمة بعد التصريحات الطنانة والكاذبة الصادرة من فيلق أبواق النظام الذي تزعمه وزير الإتصال خالد الناصري وتوالت تركيات هذا التصريح رسميا من طرف النيابة العامة بالرباط، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى اللجنة المشكلة من طرف البرلمان لزيارة المكان موضوع الجدل، الأساسي أن كل هذه التصريحات جاءت في سياق التمويه والمراوغة السياسية والديبلوماسية من أجل تلميع صورة المغرب الحقوقية دوليا.. وليس رحمة وإتفاته وغيره على مواطني هذا البلد الحبيب

العارفين والمختصين في مجال التفتيش واعون أن من أدبيات وشروط التفتيش هي المباغثة ومداهمة الأماكن بدون سابق إنذار..؟! ولكن القاعدة هنا تُختزل أركانها عندما يتعلق الأمر بمعتقل سري تابع لمديرية مراقبة التراب الوطني حيث كانت المبادرة لطلب زيارة لجان التفتيش لهذه البناية من الجهاز نفسه بعدما تم إخلاء المكان من كل أثر من شأنه لفت أنظار اللجنة المُرتقب طلبتها البهية..؟! - بعدما شوهد في الأسابيع الماضية خروج طابورات من الشاحنات تُغادر المنطقة -، صباح يوم الأربعاء الثامن عشر من ماي والتاريخ يسجل فتحت أبواب مديرية مراقبة التراب الوطني أقول *المديرية* في وجه التفتيشية الوافدة المشكلة من النيابة العامة لدى محكمة الإستئناف بالرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذا أعضاء البرلمان المنتقون مسبقا لهذه المهمة المُدبرة بليل والتي إستغرقت ثلاث ساعة بشهادة المؤسسات الثلاث..؟! السؤال المطروح هل ثلاث ساعات كافية للخروج بنتيجة التفتيش لمثل هذا العار الكبير الذي شوه صورة المغرب في الداخل والخارج أم هو تقزيم وتجاهل للحدث الأسود..؟! هل الساعات الثلاث كافية لزيارة الإدارة بكل مرافقها وزيارة المكاتب والإطلاع على القانون الأساسي والظهير المؤسس لهذا الجهاز كما جاء على لسان السيد الداكي الوكيل العام..؟! هل هذا الوقت المنحصر في هذه السويغات يكفي لتمشيط سبعة وعشرين هكتار في ملكية هذا الجهاز..؟

بعد كل هذه الأسئلة نستخلص أن هذه المباغثة التاريخية بين قوسين التي لا تحمل أي صفة تفتيشية وإنما هي زيارة قصد الإطلاع على خدمات هذا الجهاز الإستخباراتي والوقوف على آخر التفتيات الإستخباراتية التي وصل إليها جهاز إستخباراتنا العظيم من أجل التتمين والإشادة بمنجزاته الخارقة وتلميع صورته بتصريحات مناققة عبر الإعلام بغية تمويه الشعب المغربي وإمتصاص غضب الشارع وكذا صرف الأعين الحقوقية الدولية عن معتقل تمارة السري..؟

إن تصريح السيد الداكي الوكيل العام للملك لدى إستئنافية الرباط كان مُتوقعا نظرا للمهمة المخزنية المنوطة به..؟! فشأنه شأن غريمه العلوي البلغيثي بإستنافية الدار البيضاء فالغريمان متورطان في هذه الجرائم ضد الإنسانية في حق الشعب المغربي، ومتورطان كذلك في التواطؤ مع المخابرات بخصوص المعتقل وخرق القانون والشطط في إستعمال السلطة بدليل أن كل الملفات المتعلقة بقضية الإرهاب متابعة من طرف هاتين النيابتان العامتان لمحكمتي الإستئناف بالرباط والدار البيضاء..؟! إذن لا نستغرب تصريح السيد الداكي بعدم وجود معتقل سري يُمارس في التعذيب لأن وجود هذا المعتقل مقترن بمحاكمته السيد الوكيل العام..؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ودلوه بدلوه هو أيضا بتصريح مفاجئ إندش له الجميع نظرا للمهمة الحقوقية التي يتقلدها.. فما جاء على لسان أمينه العام محمد الصبار الذي يحمل في طياته الكثير والكثير من النفاق والمراوغة بقوله أنه لا يوجد أي معتقل سري بهذه المنطقة وكل ما في الأمر بناية إدارية تابعة لجهاز (الديستي) لا أقل ولا أكثر..؟! إن السيد الصبار بهذا التصريح يكون قد ارتكب بدوره جريمة في حق الشعب المغربي بتواطئه مع النظام المخزني ضد الشعب.. وكيف لا وهو الورقة الحقوقية الثالثة والأخيرة التي يلعبها النظام من أجل إمتصاص غضب الشارع وتمويه المنتبعين للشأن الحقوقي..؟! فتعيه من طرف المؤسسة الملكية على رأس الأمانة العامة للمجلس الذي فقد صيغته الحقوقية أيام الراحل بن زكري وأحمد حرزني لم يأتي من فراغ..؟! وما العفو الذي طال بعض معتقلي السلفية الجهادية ما هو إلا مشروع يُرجى به إعطاء الشرعية الحقوقية لهذا المجلس بعد فقدانها عهد المجلس الإستشاري وكذا التوسم في إسترجاع ثقة الشعب المغربي بالمؤسسات الحقوقية الحكومية..؟! بعد ما قاله السيد الصبار المخالف للصواب والمنطق وجب على الشارع المغربي المطالبة بإقالة هذا

الأخير من مهامه داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهذا أقل إجراء يُمكن أن يُتخذ في حق هذا المنافق الحقوقي المتملق لصناع القرار المغربي

نُرسی سفینتنا في مرفأ من إنتخبناهم ووضعنا ثقتنا فيهم أملين أن يُمثلونا أحسن تمثيل وأن يكونوا المحامي الأول للمواطن المغربي بين سندان البرلمان ومطرفة الحكومة التي طالما عانى منها ومن حكومات خلت الشعب المغربي المغلوب على أمره، تصريحات تتغزل في جمال وقوام جهازنا الإستخباراتي تلك الصادرة من السادة أعضاء البرلمان الموقر وكأن عقارب الساعة تتوقف ليستفيق هؤلاء من سيئاتهم وجمودهم البرلماني بالنسبة لقضايا البلد ليترجم إلى شعر عنثري يتغزل في مفاتن عبلة جهازنا الإستخباراتي ..يمكن أن هذه الزيارة التاريخية من نوعها إسُحضر فيها ملفات منجزة ضد كل فرد من هذا الوفد الذي يحمل الصفة التفتيشية وأن الثلاث ساعات كانت كافية فقط لكل واحد من المؤسسات الثلاث للإطلاع على ملفه الخاص المُودع على مكتب السيد عبد اللطيف الحموشي المدير العام لمديرية مراقبة التراب الوطني..؟ الأساسي أن لا نزاهة وشرف لمن إنتخبناهم فقد أثبتوا لنا باللموس بيعهم للقضية الوطنية بأبخس الأثمان في أول صفقة تجارية تسنت لهم.. فالإجراء الأنجع لرد الصفعة صفتين لهؤلاء الخونة للعهد هو مقاطعة الإنتخابات وعدم المشاركة في الإقتراعات المقبلة ليعلم كل حزب مخزني مغربي أن الشعب هو من يصنع الأحزاب ولا إرادة فوق إرادة الشعب

الكرة أصبحت في ملعبكم اليوم.. فهل إرادة الشعب وكرامته أم معتقل تمارة السري ..؟ نترك الإجابة لمن يهمهم الأمر

إدخال معتقلي «السلفية» في زنازين منفردة 40 يوما

وكان بنهاشم الذي حل ضيفا يوم الثلاثاء الماضي على نشرة الأخبار المسائية للقناة التلفزيونية «الأولى» قد أكد مجموعة من المعتقلين مارسوا الشغب بالسجن، وأن المندوبية بمعية وزارة العدل والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أقدمت على إجراء حوار مع هذه المجموعة «لادفعها إلى العدول عن نواياها السيئة والخطيرة» إلا أن هذه الأخيرة «استغلت الأسلوب الحضاري الذي اتبعته المندوبية، فلنا منها أنه ضعف أو تخلي عن تطبيق القوانين وخاصة قانون تنظيم السجون».

ومن جانبها، ترى العائلات التي لا تعرف مصير أبنائها ولا مستوى الجروح التي أصيبوا بها أن إدارة السجن وبحضور عشرات من رجال الأمن تدخلوا بشكل عنيف لضرب أبنائهم.

سنا، كريم



الأجهزة الأمنية، كما يوجد شريط يظهر فيه أحد المعتقلين المصاب برصاصة.

على أن المعتقلين أيضا وضعوا أشرطة فيديو على اليوتيوب تصور العنف الممارس عليهم من قبل

قرر حفيظ بنهاشم، المندوب العام لمديرية السجون وإعادة الإدماج وضع المعتقلين على خلفية ما يعرف بالسلفية الجهادية بزنازين منفردة لمدة 40 يوما ومنع عائلاتهم من زيارتهم كوسيلة للمعاقبة بعد ترحيلهم إلى كل من سجنني نولال بمكناس، وسجن سلا الجديدة، وذلك حسب ما قاله محمد الصبار الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لعائلات المعتقلين خلال اللقاء الذي جمعه بهم صباح أمس الخميس.

وأوضح الصبار حسب تصريح العائلات التي حضرت اللقاء، أن الإجراء الذي قرره بنهاشم يعتبر قانونيا وأن لا دخل للمجلس الوطني في ذلك.

وأشارت العائلات التي بدت متدمنة من تغير طريقة تعامل الصبار معهم، إلى أن هذا الأخير أخبرهم بوجود أشرطة مصورة تجسد العنف الذي مارسه المعتقلون على الموظفين، مشددين

مصدر مطلع يؤكد أنه كان مرتقبا الإفراج عن 120 شخصا خلال الشهر الجاري

عزلة 40 يوما عقابا للسافيين وموظفو سجن الزاكي يعتزمون مقاضاتهم

حليمة البروك



نقل مصابين في سجن سلا (أيس بريس)

بتجارة، فالشارف نقل إلى وجهة مجهولة أو بالأحرى اختفى ولا يعلم أحد، بمن في ذلك زوجته، الوجهة التي تم نقله إليها. وقد كشف عبد العالي بريك، المتحدث باسم عائلات المعتقلين «السلفية الجهادية»، أن أنباء وصلت إليه العملية وربما اغاها كليا.

تم تفتيش المعتقلين وتجريدهم من كل وسيلة كانت تتيح لهم الاتصال بالعالم الخارجي، ولعل من أبرز هؤلاء المعتقل بوشني الشارف الذي كان أول من ادلى بشهادة مؤثرة من داخل أسوار السجن، فجر من خلاله تفاصيل مروعة للتعذيب الذي يؤكد أنه تعرض له داخل المعتقل السري

الوطني. فبعدما كانت الهواتف النقالة هي وسيلة هؤلاء المعتقلين لنشر تصريحاتهم المصورة وشهاداتهم الحية والتعبير عن مواقفهم وإيصالها إلى الرأي العام، يبدو أنه تم سلبهم هذه الوسيلة، حيث كشف مصدر مطلع لـ«أخبار اليوم» أنه وعقب أحداث سجن «الزاكي»، وما تلاها من تطورات،

تعيش أسرة المعتقل زكريا بلعريف حالة من الترقب والقلق لما للوضع الصحية لابنها الذي أصيب خلال التمرد الذي قاده المعتقلون في إطار ما يعرف بالسلفية الجهادية، بداية الأسبوع الجاري بسجن الزاكي بسلا، برصاصين، الأولى في عنقه والثانية في أسفل كتفه، حسب ما ظهر في شريط مصور تم تداوله على نطاق واسع عبر المواقع الإلكترونية، حيث ظهر المعتقل بلعريف وهو يلفظ الدماء من فمه بعدما اخترقت إحدى الرصاصتين جسده حيث دخلت جهة وخرجت من الأخرى، وقد انتشرت أنباء في بادئ الأمر تؤكد وفاته، وفي اتصال لـ«أخبار اليوم» بشقيق زكريا، أكد أنه يرقد حاليا في مستشفى ابن سينا بالرباط، وأفاد بأنه توجه رفقة بعض أفراد أسرته إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، لطلب تدخله لتمكين أسرة بلعريف من رخصة زيارة ابنها والإطمئنان عليه في المستشفى. وأضاف شقيق زكريا بلعريف أن الصبار أكد له ولإبائي أفراد أسرته أن حالة زكريا مستقرة حاليا، وعلى صعيد آخر، توجه حوالي 60 شخصا من أفراد عائلات المعتقلين السلفيين نحو المجلس الوطني لحقوق الإنسان طالبين تدخله لتمكينهم من زيارة ذويهم، إلا أنهم تيقنوا من أن إدارة السجن فرضت عقوبات على السجناء الذين قادوا التمرد بداية الأسبوع الجاري بالسجن المحلي بسلا، حيث تم عزلهم لمدة ستمتد إلى أربعين يوما، كما أن بعض موظفي السجن يستعدون لرفع دعاوى قضائية ضد السجناء الذين يتهمونهم بالاعتداء عليهم، وفي السياق نفسه، انقطعت كل خطوط الاتصال التي كانت تربط بين المعتقلين والعالم الخارجي، وذلك مباشرة عقب الأحداث الخطيرة التي شهدتها «الزاكي»، وعدد من السجون في أنحاء المملكة بداية الأسبوع الجاري، والتي تمت على إثرها إعادة توزيع المعتقلين على مختلف سجون التراب

غموض يلف مصير معتقل أصيب برصاصة في صدره في سجن سلا

الرباط
ادريس الكتبوري

من استقبال عائلاتهم خلال أوقات الزيارة «إلى حين اختفاء آثار الضرب والتعذيب» حسب المصادر ذاتها. وقال أفراد من عائلات المعتقلين في ملف عبد القادر بليرج إن هؤلاء المعتقلين، وعددهم 22 شخصا، لم يُعرف مصيرهم إلى حد كتابة هذه السطور، رغم أنهم لم يشاركوا في المواجهات التي اندلعت منذ يوم الأحد الماضي ولم تهدأ إلا أول أمس، بعد تدخل قوات الأمن، وأصدروا بيانا يعلنون فيه لزومهم زنازينهم وعدم مغادرتهم إلى حين انتهاء المواجهات، مستنكرين التدخل الأمني ضد المعتقلين في نفس الوقت. وأوضح هؤلاء أنهم زاروا ملحقة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في «عمارة السعادة»، وسط الرباط، لكن المسؤولين فيه لم يقدموا لهم أي معلومات، وتم الاتصال بإدارة السجن التي أخبرهم أن المعتقلين سوف يتصلون بعائلاتهم بعد ثلاثة أيام، دون أن يتم ذلك إلى غاية منتصف نهار أمس. وأكدت زوجة أحد المعتقلين في نفس الملف أن عائلات المعتقلين توجهت إلى السجن، لكن الإدارة وجهتهم إلى المديرية العامة للسجون، التي ردتهم، من جديد، إلى إدارة السجن، لكن بدون جدوى، إذ لم يتلقوا أي معلومات تفيد بمكان تواجد ذويهم المعتقلين.

رُجحت مصادر مطلعة من عائلات معتقلي السلفية الجهادية أن يكون المعتقل زكريا بنعريف، الذي تلقى رصاصة في صدره خلال المواجهات التي شهدتها السجن المحلي في سلا يوم الأحد الماضي، قد توفي ليلة أول أمس في مستشفى «ابن سينا»، حيث كان يخضع للعلاج في قسم العناية المركزة، بعد نقله من السجن وهو في حالة حرجة. وقال «أبو آدم»، الناطق باسم تنسيقية الوسيط للدفاع عن المعتقلين الإسلاميين، في اتصال لـ«المساء» به، إن عددا من المعتقلين السابقين في ملف السلفية الجهادية وبعض أفراد أسرته بنعريف توجهوا، أول أمس، إلى المستشفى لزيارته، غير أنهم منعو من الدخول بدعوى أنه يخضع للعناية الفائقة، مضيفا أن هناك تكتما على حدث الوفاة.

وفي غضون ذلك، قالت مصادر من عائلات المعتقلين السلفيين إن هناك حالة من الاحتقان شهدها سجن سلا أمس، بعد إقدام الإدارة على إصدار عقوبات في حق بعض المعتقلين الذين وجهت لهم تهمة التخريب والعنف والاعتداء على رجال أمن تتراوح ما بين 30 و40 يوما، مضيفة أن الأمر يتعلق بعملية احتجاج للمعتقلين لمنعهم

بعد الانفلات الأمني الذي شهده سجن الزاكي

جمعية النصار: احتجاج السلفيين جاء على خلفية إقدام إدارة السجن على حرمانهم من الهاتف الخليوي والإنترنت



متمارة قرب الرباط ، وحسب مصادر طبية فإن إصابة أسامة خطيرة، حيث تم تكسير أنفه وهو ما يحتاج معه إلى عملية جراحية. كما أصيب على مستوى ذراعته التي كسرت، ويوجد أسامة حالياً بمستشفى ابن سينا بالرباط. وكان أسامة قد تعرض للضرب صباح يوم الأحد من طرف قوات الأمن عندما كان يريد المشاركة في المسيرة التي دعت إليها الحركة للاحتجاج أمام مقر معتقل تمارة السري. وكان أسامة (23 سنة)، أول من اصدر فيديو يدعو فيه الشعب المغربي على التظاهر يوم 20 فبراير، وحولته وسائل الإعلام المغربية والدولية إلى أحد أبرز رموز الحركة السلفية المتطرفة. وسطفت وكالة الأنباء الفرنسية «نيتي غدا» مدينة سلا التي تطلق بها مع أفراد أسرته الصغيرة، ومنذ انطلاق حركة 20 فبراير، شارك أسامة في تظاهراتها أكثر من مدينة وتربية مغربية، وكان من بين القلائد الذين انشقوا إلى حماد الغزلان، في الصني الشرق المغربي، للضامن مع معتقليها عندما فرروا الرجال نحو الحدود المغربية الجزائرية.

تطعيم جدار الصمت حول معتقل تمارة

عقدت حركة 20 فبراير، ومختلف مكوناتها العزم على تطعيم جدار الصمت حول هذا السجن السري، ولم يسلم من عسف التدخل الأمني حتى الصحفيون والمحامون، حيث تعرض صحفي يومية الصباح بزيوات التعنيف حيث انتهت على رأسه هراوات القوات، كما تم الاعتداء على صحافي بقفاة العربية، ويبدو تعرض محمد حمدي المحامي برباط وعرض هيئة دفاع العدل والإنسان لإصابات بلطف على مستوى الرأس وتم نقله إلى المستشفيات. وبالوإضافة مع هذا التدخل القمعي عقد شباب 20 فبراير ندوة صحفية بمقر الجعفة المغربية لحقوق الإنسان بالرباط، بحضور عدد من الشخصيات الداعمة لهم من سياسيين وحقوقيين وإعلاميين. وقد كانت محاور الندوة هي تسلط الضوء على ما حدث وكيف عد الصمبان والمعتقلين والتعريف عن التشدد بمواصلة الاحتجاجات ضد الاستبداد.

إن محتجين تعرضوا إلى الضرب، الذي طال أيضا صحافيين، وسحب وإيقاف 40 الات تصويرهم، كما جرى إيقافهم من الإسلاميين في قاس، مائتين إياهم من الاحتجاج بالجولة وهو ما حدث مع إخوة آخرين في من أخرى.

الرياضي: لائحة المصابين طويلة

من جهتها، قالت خديجة الرياضية، رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن لائحة الذين تعرضوا للضرب طويلة، وبلغت 40 شخصا، إلى جانب الإسلاميين الذين أكثر عرضة إلى العنف، إذ أنهم كانوا مستهدفين منذ البداية من طرف قوات التدخل. وأوضحت خديجة الرياضية: «نيتي غدا» شخصيا بدعي أمين من لخصن، كان مشاركا في الوقفة، ما زال مصدرا لم يعرف لحد الآن، إذ لم يمر التاكيد من إيقافه إلا، واستنكرت وأدانت القيادة الحقوقية هذا التدخل، وحملت مسؤولية ما يقع إلى الحكومة، مبررة أن ما حدث انتهاك صارح لحقوق الإنسان. ولم تسجل في السنة الجارية أي عمليات الخطف أو تعذيب، بينما سبق للتقرير السنوي لعنقد الكرامة أن أكد أن سنة 2010 شهدت استمرار ظاهرة الخطف والإختفاء السري، إذ تابع المنتدى حوالي 19 حالة.

وكان فريق العدالة والتنمية قد بشروخرا إجراءات من أجل تشكيل لجنة تعصي حقائق نيابية حول حقيقة المعتقل السري في تمارة، وباتى هذا في وقت سيشهد عدد من الجن المغربية مسيرات حاشدة، سنتهي بعضها باعتصامات إنذارية لا تتجاوز بضعة ساعات، وتصاعدت الأصوات السليبية المطلبية لتصعيد أسلوب الاحتجاج والنحو إلى ورقة الاعتصامات التي سبقها الأخيرة في حالة عدم الاستجابة إلى المطالب التي تتضمنها أرضية حركة 20 فبراير.

مصادر طبية : إصابة الخلفي خطيرة

تعرض أسامة الخليفي أحد أبرز رموز حركة 20 فبراير، جراء تدخل لعنف لقوات الأمن لتفريق تظاهرة دعت إليها الحركة مساء الأحد 15 ماي

المنشأة من لدن أحد الطلبة المتدربين إلى اعتصام إنذارى من 48 ساعة أمام مقر المعتقل المتبر للجدل. وقد أورد منس المجمع، إبراهيم كان، بأن فكرة المبادرة قد أتت بعد اكتشاف أسامة تعذيب واعتصام كرامة المعتقلين السابق لهم المرور بهذا المرفق التابع لجهاز دسني، وإرفقه هذه جموعا فابسوية دروم إبلاغ المسؤولين بأن شتبات المغرب واضرار له يسمحوا بعد الآن بانتشار المعتلات السرية ولا ممارسة التعذيب بأي أسلوب كان. المبادرة المشرف عنها أزمات الدعوة لتشكيل نسح تنظيمي من حوطين، مصدريين بالجمعية المغربية لحقوق الإنسان ومفتدي الكرامة، ومطلين عن شباب 20 فبراير وأعضاء مجموعة الاعتصام أمام معتقل تمارة، زيادة على تنظيمات أخرى بنية الإعداد لهذه الخطة.

يوم احتجاجي ضد الاعتقال السري

انتشرت أعداد كبيرة من قوات الأمن منذ وقت سكر صباح الأحد في مكان تجمع المظاهرين الذين كانوا يعززون بعد تلك التوجه إلى مركز اعتقال تمارة في مقر مديرية مراقبة التراب الوطني، وكان مقررا أن يتناول المظاهرون الغذاء في وسط تمارة في إطار يوم احتجاجي ضد الاعتقال السري كما أعلنت حركة شباب 20 فبراير في بيان وجاء فيه أنه بهذا التحرك السلمي يدعو حركة شباب 20 فبراير إلى ملاحقة المسؤولين عن التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان. واتخذت منظمات غير حكومية بمن فيها همون راييس ووتش والعفو الدولية انتهاكات حقوق الإنسان في مركز الاعتقال.

القوات الأمنية تمنع الزهزة

منعت القوات الأمنية الزهزة التي دعت إليها تشيكية الرباط التابعة لـ حركة 20 فبراير، صباح اليوم الأحد، أمام معتقل تمارة قرب مدينة الرباط ولحات قوات الأمن إلى تفريق المظاهرين، قبل أن يبدأوا في التجمع أمام أسواق السلام في مدينة تمارة، مائة إياهم من الأضراب من المعتقل المذكور، وقال محمد خديفي، المدير التنفيذي لعنقد الكرامة لحقوق الإنسان،

لم تجد محاولات أقدمت عليها إدارة السجن في تثبيته عن التهديد بالانتحار من أعلى سطح السجن وتعتبر هذه هي المرة الثالثة التي يحدث فيها هذا الإفلات في أقل من شهر لكن أعداد أول من أمس أكثر علنا ما اضطر إدارة السجن إلى الاستعانة بقوات الشرطة من خارج المعتقل وفيما كانت الأحداث تتلاحق داخل السجن من اعتصام مفتوح للمطالبة بالإفراج عن ذويهم، وطوقت قوات الأمن كافة لمعابر المؤدية إلى السجن، بعد أن شنت حركة المرور غير أن المصادر أكدت أن استخدام المياه لم يبق في تغيير موقف المعتصمين داخل السجن، ما اضطر قوات الأمن إلى استخدام الرصاص المطاطي الذي قد يكون نسبي في سقوط أحد المعتقلين من أعلى السطح، واستمرت الأوضاع على هذه الحال أكثر من 12 ساعة حتى بدء مفاوضات قادها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومندوبة السجن مع المعتقلي، ولأخلاق المصادر أن اندلاع المواجهات داخل سجن الزاكي، الذي لم يبق من المعتقلين المائتين على خلفية الهجمات الانتحارية ذات السار البيضاء عام 2003، ذراعي وتخلد نكري الحدث الإريابي، ويعول عدد من المعتقلين أنهم إرياب ومطالون بمعاودة محاكمتهم وإطلاق سراحهم، وقالت جمعية النصار، لسانة معتقلي السلفية الجهادية إن تلك السجن يضم أكثر من مئتي سجن يتنسبون إلى هذا التنقيب، ورأت أن احتجاجاتهم جاءت على خلفية إقدام إدارة السجن على حرمانهم من بعض المستلزمات مثل الهاتف الخليوي والإنترنت.

وكيل الملك يتسعد للقيام بزيارة تفتيشية لمعتقل تمارة

تكرت وكالة أنباء المغرب العربي أن الوكيل العام للملك لدى مكتب الاستخبارات بالرباط يستعد للقيام بزيارة تفتيشية لمقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني قرب تمارة، وجاء في قضاصة للوكالة الرسمية أن نفس المصادر أوضحت لها بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيقيم بمهنة مائدة للمقر المذكور، وكانت قوات الأمن مشغلة من عدة أجهزة قد تدخلت صباح الأحد الماضي لتفريق معتق تظاهرة دعيت إليها حركة 20 فبراير، كانت تروي المسير نحو مقر المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ«دي إس تي»، وتم تفريق المظاهرين باستعمال الهراوات والتعنيف الجسدي واللغظي، وحسب مصادر حقوقية فقد أصيب في هذه التظاهرة أكثر من 50 شخصا من بينهم صحافيين ونشطاء في حركة 20 فبراير وإسلاميين محسوبين على التيار السلفي، وتقول تقارير منظمات حقوقية مغربية واجتهدت بأن هذا المقر يحتوي على معتقل سري يضم فيه تعذيب المعتقلين، وصمرت في الفترة الأخيرة شهادات عن معتقلين إسلاميين تحدثوا عن ارتكاب فظائع في حقهم داخل هذا المعتقل السري

الدعوة للاعتصام أمام معتقل تمارة 'السري'

انظم ما يزيد عن 700 مشترك إلى من أجل الدعوة إلى اعتصام أمام معتقل تمارة السري حيث تدعو المجموعة

إيلي خلوق
laïlakhallouk@yahoo.fr

جاء في بيان رسمي أن معتقلين يتنسبون إلى ما يعرف بتنظيم «السلفية الجهادية» احتجزوا خمسة مستخدمين وهاجموا حراس سجن الزاكي بسلا في سابقة خطيرة، مما أدى إلى إصابة أعداد من المعتقلين بجروح متفاوتة الخطورة، نقلوا على أثرها إلى المستشفى، ووصف البيان ذلك التصرف بـ «عنف غير مسبق» استخدمت فيه قضبان حديد وحجارة اقتلعت من جدار السجن لمهاجمة الحراس، قبل أن تتدخل قوات الأمن لمعاودة فرض السيطرة على الوضع. وكان السجن عرف تمردا قادته نحو أربعين معتقلا احتلوا سطح السجن، ورفضوا النزول، مطالبين بالاستفادة من العفو على عرار معتقلين سياسيين شملتهم إجراءات الانفتاح، ومن جهة أخرى علمت «الشروق» من مصدر موثوق بأنه تم إعطاء أوامر لكي يتم تدبير طريقة لفتح باب معتقل تمارة أمام الهيئات الحقوقية الراغبة في ذلك وأمام الصحافة الوطنية والدولية، وسيكون الوكيل العام للملك بالرباط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان أول من يزور مقر الديسني، ويتوقع أن يتم توسيع دائرة الزيارة في وقت لاحق ليشمل جمعيات حقوقية وصحافيين، وقال مصدر مطلع لـ «الشروق» بأن «القرار اتخذ ولا ينظر إلا بطريقة تعفيله»، مبديا في الوقت ذاته استغرابه من عمليات الاقتحام التي وصفها بـ «غير القانونية» التي تحاول أن تقوم بها بعض الجهات داخل حركة 20 فبراير لمؤسسات أو بنايات إدارية معتبرا ذلك أمرا لا علاقة له بالتظاهر السلمي.

قافلة حقوقية لفائدة مجموعة من تلامذة التعليم الثانوي

المساحات الفلاحية بنظام السقي بالتنقيط والذي أنجز في إطار مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي بالمنطقة، بالإضافة إلى زيارة مضايق تودعى وتقديم عرض حول أحداث 1973.

يذكر أن تنظيم هذه القافلة الحقوقية يندرج في إطار تنفيذ مضامين اتفاقية الشراكة الموقعة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة في 27 أبريل 2010، وذلك من أجل بلورة برنامج عملي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وتهم هذه الاتفاقية دعم قدرات المتدخلين في أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودعم وتسييم عملها في مختلف المؤسسات التعليمية بالمنطقة، وتعزيز التنسيق المشترك مع هذه الأندية، وتوفير الإمكانيات لتسهيل عملها.

كما تنص هذه الاتفاقية على العمل من أجل تطبيق وإغناء الدليل المرجعي لهذه الأندية. ويلتزم الطرفان بموجب هذه الاتفاقية كذلك بالعمل على خلق فضاء جهوي يسهل نشر ثقافة حقوق الإنسان والإسهام في التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

نظم «نادي الأمل للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان» بشراكة مع المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قافلة حقوقية نحو مناطق معنية بجبر الضرر الجماعي شملت كلا من مدينتي قلعة مكونة وتنغير، واستفاد منها ثلة من تلامذة التعليم الثانوي بورزازات.

وتهدف هذه المبادرة، التي اختار لها المنظمون شعار «الذاكرة و المصالحة في خدمة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، إلى المساهمة في الحفاظ على الذاكرة وترسيخ ثقافة المصالحة ونشر التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

وشمل برنامج هذه القافلة الحقوقية، التي انطلقت، أول أمس السبت، زيارة للبنائية التي كانت مسخرة في مدينة قلعة مكونة للاحتجاز التحكيمي لعدد من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب زيارة المركز النسوي المتواجد بقرية أيت بويكر ضواحي مدينة قلعة مكونة، والذي أنجز في إطار شراكة بين كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

وتضمن برنامج هذه القافلة أيضا زيارة استطلاعية لمشروع أفنور لاستغلال

قافلة حقوقية إلى إقليم تنغير لفائدة مجموعة من تلامذة التعليم الثانوي بورزازات

نظم «نادي الأمل للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان» بشراكة مع المكتب الإداري الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي 14 و15 ماي الجاري قافلة حقوقية نحو مناطق معنية بجبر الضرر الجماعي شملت كلا من مدينتي قلعة مكونة وتنغير، واستفاد منها ثلة من تلامذة التعليم الثانوي بورزازات.

وتهدف هذه المبادرة، التي اختار لها المنظمون شعار «الذاكرة و المصالحة في خدمة التربية على المواطنة وحقوق الإنسان»، إلى المساهمة في الحفاظ على الذاكرة وترسيخ ثقافة المصالحة ونشر التربية على المواطنة وحقوق الإنسان. وشمل برنامج هذه القافلة الحقوقية، التي انطلقت، أول أمس السبت، زيارة للبناية التي كانت مسخرة في مدينة قلعة مكونة للاحتجاز التحكيمي لعدد من ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، إلى جانب زيارة المركز النسوي المتواجد بقرية أيت بوبكر ضواحي مدينة قلعة مكونة، والذي أنجز في إطار شراكة بين كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، وبدعم مالي من الاتحاد الأوربي.

وتضمن برنامج هذه القافلة أيضا زيارة استطلاعية لمشروع أفنور لاستغلال المساحات الفلاحية بنظام السقي بالتنقيط والذي أنجز في لإطار مشاريع برنامج جبر الضرر الجماعي بالمنطقة، بالإضافة إلى زيارة مضايق تودغى وتقديم عرض حول أحداث 1973.

يذكر أن تنظيم هذه القافلة الحقوقية يندرج في إطار تنفيذ مضامين اتفاقية الشراكة الموقعة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة سوس ماسة درعة في 27 أبريل 2010، وذلك من أجل بلورة برنامج عملي لأندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية.

وتهم هذه الاتفاقية دعم قدرات المتدخلين في أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودعم وتعميم عملها في مختلف المؤسسات التعليمية بالمنطقة، وتعزيز التنسيق المشترك مع هذه الأندية، وتوفير الإمكانيات لتسهيل عملها.

كما تنص هذه الاتفاقية على العمل من أجل تطبيق وإغناء الدليل المرجعي لهذه الأندية. ويلتزم الطرفان بموجب هذه الاتفاقية كذلك بالعمل على خلق فضاء جهوي يسهل نشر ثقافة حقوق الإنسان والإسهام في التعريف بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب.

بعد الأحداث الإرهابية التي اکتوى بها المغرب سنة 2003، والتي مازالت تطرح مجموعة من التساؤلات، قامت أجهزة الدولة بعملية "تطهيرية" للإرهاب فكانت النتيجة اعتقال مجموعة من الأبرياء.

وبعد انتظار دام أكثر من سبع سنوات صدر عفو ملكي في حق حوالي 195 منهم وستلونها لوائح أخرى حسب تصريح المستشار الملكي المعتصم. وهذا مؤشر على أن عملية "التطهير" كانت فقط حادثة سير قاتلة.

لولا لطف الله وصدور مدونة السير. إذن ألا يمكن سحب رخص السياقة وخصم كل النقط واعتماد العقوبات السالبة للحريات في حق كل من كانوا سببا في هذه الحادثة التي هزت المغرب؟

ألا يمكن أن نعلن تطهيرا مضادا "للتطهير الأعرج" الذي كان من ورائه أجهزة لا تريد الخير للبلاد والعباد؟ ألا يمكن أن نعتد هذه السياسة التطهيرية انطلاقا من شهر ماي شهر النضال العالمي بامتياز والشهر الذي انطلقت منه عملية "التطهير المنحرف" أي 16 ماي 2003؟

وفي تقديرنا أن إعلان عملية التطهير الديمقراطي المضاد "للتطهير المفبرك" يؤشر على رسائل سياسية قوية مصاحبة لورش الإصلاح الشامل الذي يؤسس له المغرب. وللتاريخ فإن الموقف الرسمي الأعلى أعلن منذ ست سنوات على أن مواجهة الإرهاب بالمغرب عرفت "تجاوزات". وإذا كان العفو الملكي أول حلقة في استرداك ما ارتكب من "تطهير أحمق وأعمى"، فإن الحلقة الثانية هي القيام بعملية "تطهير" لمن كان سببا في ارتكاب هذه الحماقات، والحلقة الثالثة هو البناء الديمقراطي وتكريس دولة الحق والقانون. لأن الأفة التي ابتلي بها المغرب هو أنه يعلن التطهير المبني على الشطط في استعمال أجهزة الدولة، وبعد إدراك الانزلاقات لا يفتح تطهيرا مضادا لرد الاعتبار وتصحيح الوضع، نستحضر "التطهير" الاقتصادي لسنة 1996 والتطهير السياسي 2003!!

وإذا كان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد لعب دورا مهما في الإفراج الأخير ومن ضمنهم الإخوة السياسيون الخمسة، فإنه مطالب بالمساهمة في عملية "التطهير الديمقراطي" تسهيلا لعمله المستقبلي وخدمة للمجال الحقوقي ببلادنا. وللإشارة فإن السياسيين المفرج عنهم يعتزمون رفع قضيتهم إلى القضاء قصد إنصافهم وتبرئتهم من الملفات الأمنية التي ألصقت بهم ظلما وعدوانا.

لقد عرفت إسبانيا أعمالا إرهابية خطيرة ذهب ضحيتها عدد كبير من الأبرياء لكن لم يحاكم إلا نسبة قليلة، عكس المغرب، مما يفسر أن المسؤولين عن "التطهير الإجرامي" الذي ساد بعد 2003 أخطأ الانطلاق واعتمد سياسة "حاطب بالليل". ويجب ألا نخطئ النهاية وذلك بتحرير كل المظلومين وتطهير البلاد ممن كانوا سببا في هذه المآسي انتصارا للكرامة والحرية والعدل. لأنه كما أننا سرحنا معتقلين أبرياء كان لزاما أن نسرح من كان سببا في ذلك من مهامه وترك محاكمتهم إلى المظلومين والشعب حتى نحدث العدالة المنشودة. وإلا ما الفائدة من الإبقاء على من كانوا سببا يجولون ويصولون، بل ويكلفون بمهام تعتبر محورا للأوراش الإصلاحية مما يطرح للأسف سؤال المصادقية والشرعية والثقة؟!

إن المغرب عاش ما اصطلح عليه في أدبيات حقوق الإنسان بسنوات الرصاص. وتم تجاوز بعضا من هذه المراحل بالتعويضات والاستماع وجر الضرر وغير ذلك، لكن لم يرق المغرب بالمقابل بمحاسبة الذين كانوا سببا في هذا الإجرام الحقوقي، ثم جاءت مرحلة ما بعد؟؟ فوق الإفراج لكن بعد 2003 عادت سنوات رصاص جديدة، ساهم فيها اللاعب السياسي الدولي، وانخرط فيها المغرب انخرطا أعمى لجهة استئصال الإرهاب، فشملت الحملة ما يسمى بالسلفية الجهادية وبعض عناصر جماعات إسلامية أخرى وفاعلين سياسيين واللائحة تطول، وانتهى الأمر بالعفو الجزئي، لكن أين المتابعة والمحاسبة؟

إننا لا نهدف من خلال هذا المقال ألا نواجه الإرهاب، بل العكس فالمطلوب هو مواجهة كل انحراف ديني ولاديني لكن مع احترام المحاكمات العادلة، والتطهير القانوني المعقلن والمبرر، وحيث قد وقع ما وقع فما علينا إلا أن نفتح "التطهير المضاد" مساهمة منا في معالجة ملفات الفساد، وطى ملف الاعتقال السياسي والتقليص من الاحتقان الاجتماعي خدمة للكرامة والحرية والحق والعدل.

إذن فهل هناك إرادة سياسية لفتح ملف التطهير المضاد؟ نتمنى ذلك .

جهات نافذة تحول دون متابعة طبيب تسبب في إعاقة دائمة لطفل في التاسعة من عمره بمراكش

الكاتب هيبيريس الخميس، 19 مايو 2011 23:47

هيبيريس عادت إلى التفاعل قضية الطفل لعبوشي ياسر الذي اضطر إلى استعمال الحفاطات (ليكوش) للتحكم في إفراز الفضلات وعمره حوالي تسع سنوات بسبب إجرائه ثلاث عمليات جراحية دون مبرر، بإحدى المصحات الطبية بمدينة مراكش من طرف طبيب يشغل في الوقت نفسه مدير المصحة المذكورة. وسبق لأسرة الطفل ياسر أن تقدمت بشكاية بتاريخ 21 يونيو 2004 إلى وكيل الملك بمحكمة الاستئناف بمراكش ضد الطبيب المذكور معززة بمختلف الوثائق والبيانات والخبرات الموجهة ضد الطبيب المتهم بالتزوير والجراحة غير الضرورية التي ترتب عنها إعاقة دائمة للطفل حددها الأطباء بنسبة 70 في المائة، بيد أن الوكيل العام للملك يعجز عن تحريك الشكاية تحت طائلة أنها متوقفة على الاستماع إلى الطبيب المشتكى به من قبل الضابطة القضائية، علما أن الطبيب موجود بشكل مستمر بالمصحة. وأكدت عائلته الطفل أنها وجهت شكاية في نفس الموضوع إلى رئيس هيئة الأطباء بمراكش، ووزير العدل، ووزير الصحة، ومدير الديوان الملكي، ورئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وديوان المظالم، والوكيل العام للمجلس الأعلى للقضاء، بالإضافة إلى عدة جهات حقوقية وإعلامية ولم تراوح القضية مكانها. وعادت القضية إلى الواجهة بعدما وجه والد الطفل وأمه شكاية إلى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتاريخ 25 مارس 2011، من خلالها يطالبان تحريك الشكاية لدى محكمة الاستئناف بمراكش، وفتح تحقيق نزيه وشفاف مع تحريك المسطرة القانونية، ومتابعة الطبيب بما نسب إليه حول " تقديم بيانات كاذبة عن مرض كان بالإمكان معالجته عن طريق الأدوية، وإجراء ثلاث عمليات جراحية غير ضرورية، ودفع تعويض يوازي حجم الضرر الذي لحق بالطفل.



Revue